جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم-
قسم العلوم المالية والمحاسبة

السنة الثانية ماستر

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة تخصص: تدقيق ومر اقبة التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور البنوك الجزائرية في تمويل التجارة الخارجية

مكان التربص: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة -مستغانم- 866

من إعداد الطلبة:

- بن عيسي صابرية
- جعيط حليمة

تحت إشراف الأستادة:

مرسلي حليمة

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
د.هوان بو عبد الله	أستاذ محاضر –ب–	جامعة مستغانم	رئيسا
د.مرسلي حليمة	أستاذة مساعدة –ب–	جامعة مستغانم	مقررا
د.تدلاوتي يامنة	أستاذة محاضرة –أ–	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية 2023 -2024

تشكرات

نشكر أولا وأخيرا الله تعالى الذي أنزل علينا نعمه ظاهرة وباطنة، وأمدنا بالصبر لتذلل الصعوبات أمامنا وأعاننا كل العون على إنجازنا هذه المذكرة، ثم نشكر أستاذتنا الكريمة الدكتورة مرسلي حليمة التي قبلت الإشراف على مذكرتنا وساعدتنا خطوة بخطوة لبلوغ نهاية البحث.

ونشكر كل من ساهم وبذل جهدا ولو بالقليل في إنجاز هذه المذكرة، كما نشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول المناقشة.

الإهداء (بن عيسي صابرية)

اهدي تخرجي إلى الذي أوصاني الله به برآ وأحساناً وأهدي لي سنين عمري الذي أحنى ظهره التعب في سبيل وصولي لهذه المرحلة والدي الحبيب إلى بحر الحب والحنان والنبض الساكن في عروقي التي لم تنام يوما إلا ورفعت يدها للسماء تدعوا الله ليحقق حلمي أمي الحنونة شكرا لكل من وقف في جانبي وساندني. بأرق الكلمات وأعذب العبارات أهدي إليكم يا إخوتي من وقفتم بجانبي، والى صديقاتي جعلتموني أصل إلى تخرجي وأنا بأتم النجاح والسعادة. إليك يا من كنت تعطي لي كل القوة ساندتني ولد بن زازة خديجة.

الإهداء (جعيط حليمة)

هذه الكلمات اكتبها إليك بمداد قلبي، وابعثها إليك مع عبير الورد، وأريج الفل والياسمين...يا من فجرت ينابيع الأمل ونورت ظلام عقلي، يا من غرست حب الله في فؤادي، الذي رفعت يداكا في كل حين للدعاء لي، الذي لم تبخل بشيء من اجلي ودفعني في طريق النجاح وعلمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، إليك يا والدي العزيز والداعم الأكبر لي أهدي تخرجي إليك والى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، إلى التي غمرتني بفيض حنانها إلى التي احترقت لكي تنير لي دربي، إلى التي جاعت لأشبع وسهرت لأنام وتعبت لأرتاح وبكت لأضحك، وسقتني من نبع رقتها وصدقها إلى التي ربتني صغيرا ونصحتني كبيرا قرة عيني وفؤادي أمي الغالية أطال الله في عمرها وجعلها خيمة فوق رؤوسنا، إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني إخوتي وأخواتي وعائلتي، إلى من جمعني بهم منبر العلم والصداقة زملائي وزميلاتي الذين أكّن لهم أسمى عبارات المحبة وأغلى الأحباب حظكم الله ورعاكم.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1–1)	خصائص البنوك التجارية	3
(2–1)	أساليب التمويل التجارة الخارجية	10
(3–1)	سير عملية تحويل الفاتورة	13
(4–1)	سير عملية تسبيقات العملة الصعبة	14
(5–1)	سير عملية قرض المورد	15
(6–1)	سير عملية القرض المشتري	15
(7–1)	سير عملية التمويل الجزافي	16
(8–1)	سير عملية قرض الإيجار الدولي	17
(1–3)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	43
(2–3)	الهيكل التنظيمي لمديريات التابعة للنيابة العامة للإعلام الآلي والمحاسبة	48
(3–3)	الهيكل التنظيمي لمديريات الرئيسية للنيابة العامة للإدارة والوسائل	49
(4–3)	الهيكل تنظيمي مديرية المركزية ونيابات المديرية العامة	50

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	وثيقة نموذج عن عملية التوطين	72
2	وثيقة تعهد للاستيراد سلعة من الخارج	73
3	وثيقة تعهد تستورد السلع من الخارج للحصول على العملة الأجنبية بسعر الصرف الرسمي	74
4	الالتزام باستخدام قاعدة FOB وقدرات النقل البحري الوطنية"	75
5	وثيقة تعهد بعدم إبرام عقد نقل ينص على إعادة الشحن و/أو العبور عبر الموانئ المغربية.	76

الفهرس

البيان	الصفحة
إهداء	
تشكرات	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة عامة.....	أ-ج
الفصل الأول: مفاهيم وأساسيات حول التجارة الخارجية والبنوك التجارية	
مقدمة الفصل الأول.....	1
المبحث الأول: مدخل إلى البنوك التجارية.....	2
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية وخصائصها.....	2
المطلب الثاني: وظائف البنوك وأهميتها استخدمتها.....	4
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على نشاط البنوك.....	5
المطلب الرابع: المخاطر التي تتعرض لها البنوك.....	8
المبحث الثاني: عموميات حول التجارة الخارجية.....	10
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها.....	10
المطلب الثاني: أساليب تمويل التجارة الخارجية.....	12
المطلب الثالث: مخاطر والضمانات تمويل التجارة البنكية.....	17
المطلب الرابع: معاملات التسوية في التجارة الخارجة.....	20
خلاصة الفصل الأول	25
الفصل الثاني: دور البنوك التجارية في تطوير التجارة الخارجية	
مقدمة الفصل الثاني.....	27
المبحث الأول:علاقة الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي.....	28
المطلب الأول: مفهوم الاعتماد المستندي.....	28
المطلب الثاني: مفهوم التحصيل المستندي.....	29

المطلب الثالث: مقارنة بين الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي.....	30
المبحث الثاني: فعالية البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية في الجزائر.....	33
المطلب الأول: تقنيات التمويل ومعاملات التسوية للتجارة الخارجية في الجزائر.....	33
المطلب الثاني: النتائج المحققة من طرف البنوك التجارية لتمويل التجارة الخارجية.....	35
المطلب الثالث: انعكاس نشاط البنوك على التجارة الخارجية على التنمية لاقتصادية	35
خلاصة الفصل الثاني.....	37
الفصل الثالث: الإطار التطبيقي حول كيفية تمويل التجارة الخارجية من قبل البنوك التجارية	
مقدمة الفصل الثالث.....	39
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	40
المطلب الأول: تعريف بالبنك الفلاحة والتنمية الريفية ومراحل نشأته.....	40
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة.....	42
المطلب الثالث: مهام مصالح البنك الفلاحة وهياكل تنظيمها.....	44
المبحث الثاني: نتائج المقابلة الشخصية حول كيفية تمويل التجارة الخارجية من قبل البنوك التجارية	51
المطلب الأول: الإجراءات والأدوات مستخدمة في الدراسة	51
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة المقابلة الشخصية.....	53
المطلب الثالث: مثال يوضح متابعة سير عملية استيراد بضاعة عن طريق الاعتماد المستندي.....	57
خلاصة الفصل الثالث.....	62
الخاتمة العامة.....	64
المراجع.....	68
الملاحق.....	72
ملخص.....	77

المقدمة:

تحتل المبادلات التجارية الدولية مكانها هامه في الحياة الاقتصادية خاصة في الظرف الذي يعرف بالعصر العولمة الاقتصادية، حيث يشهد العالم اليوم الكثير من الأحداث والتغيرات المتسارعة والمتلاحقة على الساحة الاقتصادية العالمية ذات تأثير عميق على شكل نظام دولي وعلاقات دوليه.

الجزائر كأي دولة أخرى يعتمد اقتصادها على التبادل التجاري الخارجي، وهذا منطقي لكونها تحتل موقعا استراتيجيا هاما جدا، فهي تتربع على مساحة جغرافية شاسعة تقدر 238174 كلم ولها حدود مع سبعة دول وهيا (تونس ليبيا، المغرب، موريتانيا، الصحراء الغربية النيجر والمالي)، وغير ذلك من المميزات، هذا ما يجعلها الملتقى الأفضل لثلاث عوالم (متوسطي عربي إفريقي)، وبالتالي تصبح الجزائر المحطة الأساسية وأقوى مركز لعبور مختلف السلع والبضائع.

إن الجهاز البنكي لأي دولة يتكون من مجموعة البنوك العامة في تلك الدولة، ومن أبرز البنوك التي تعمل تحت إشراف البنك المركزي نجد البنوك التجارية، التي تتميز عن غيرها بتميز نشاطها والخدمات التي تقدمها، فهي تعتبر كوسيط مالي أي تتمثل وظيفتها في تعبئة المدخرات من الأفراد والمؤسسات التي تتوافر لديها فوائض مالية وتوجهها لمن يحتاجها في مختلف القطاعات، إذ تقوم الأخيرة بدور فعل في تمويل والتسوية في عمليات التجارة الخارجية، حيث تدخل كوسيط بين المصدر والمستورد لتسير ومراقبة كامل مراحل العملية وضمان حقوق ل لأطراف بالتعهد وتجسيد عامل الثقة، لذا يجمع على أن صمام الأمان في المعاملات التجارية الدولية.

تلعب البنوك التجارية دورا هاما في إعطاء ومنح قروض لتمويل التجارة الخارجية سواء كانت هذه القروض طويلة الأجل، متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل. ومن خلال أساليب واليات لتمويلها مثل الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي وعقد تحويل الفاتورة. حيث يعد التمويل عنصرا أساسيا في تسهيل المعاملات وإنهاء الصفقات، فهو بمثابة وسيط يمكن من تباد السلع والخدمات سواء بشكل نقدي فوري أو من خلال أدوات لدفع المؤجل.

ونظرا لطبيعة العلاقة التي تربط بين المصدرين والمستوردين والتي تتطلب ضمانات وإجراءات خاص، كان لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عامل الحماية وتوفير الشروط اللازمة لضمان السير الحسن للصفقات التجارية بإعطاء ضمانات كافية لخلق الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين وهذا ما يتميز به الاعتماد المستندي الذي يعتبر أداة ذات جودة عالية التي تستعملها البنوك بل تعتبر أكثر وانجح وسيلة حاليا لكثرت الطلب عليه من قبل الزبائن.كما أن الاعتماد المستندي يأخذ مكانة مرموقة في تمويل التجارة الخارجية وتطويرها.

الإشكالية:

كيف تساهم البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي؟

الأسئلة الفرعية:

- ماذا نقصد بالبنوك التجارية؟
- ما هي المخاطر التي تواجه البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية؟
- ما نقصد بالاعتماد المستندي؟

الفرضيات:

- البنوك التجارية مؤسسة مالية مهمتها الأساسية قبول وتقديم القروض، وتقديم خدمات المصرفية.
- تلعب البنوك التجارية دور الوساطة المالية بين المصدر والمستورد.
- من بين المخاطر التي تواجه البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية هي حدوث خلافات بين البلدين.
- الاعتماد المستندي هو خطاب خطي يصدره البنك بطلب عميله من اجل دفع مبلغ معين لصالح طرف ثالث مقابل بعض المستندات.

أهداف الدراسة:

- تقديم أهم التقنيات والطرق المستعملة في تمويل التجارة الخارجية وكيفية تطبيقها في الجزائر.
- معرفه المخاطر التي تواجه البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية
- فهم تقنيه الاعتماد المستندي تمويل التجارة الخارجية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث ماذا تأثير نظام البنوك التجارية على تمويل التجارة الخارجية والتقنيات المستعملة لتسييرها وإضافة المعرفة الفكرية لكل المهتمين والباحثين في هذا المجال.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

- التنمية الفكرية والاكتساب والمعارف الجديدة.
- اهتمامنا حول الموضوع وشغف التعمق فيه.

أسباب موضوعية:

- إبراز دور البنوك التجارية والدعامة التي تقدمها في مجال التمويل التجارة الخارجية.

- الحاجة إلى فهم دور البنوك في تقديم الاعتماد المستندي.

حدود الدراسة:

حدود مكانية: البنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR.**

حدود زمنية: من 27 /2023/11 إلى 2023/12/12.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي في جزء من الدراسة في إطار العام للبنوك التجارية والتجارة الخارجية كما تطرقنا إلى المنهج التحليلي في شق البحث الدراسة التطبيقية المتعلقة في التمويل اتجاه الخارجي.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات الحقيقية والأكثر حداثة خاصة ما تتعلق بدراسة الحالة وذلك لناظر تغيير المعلومات.
- انشغال مسؤول المصلحة التجارية الخارجية أحيانا بالأعمال نهاية السنة.
- قلة بعض المراجع فيما يخص البنوك التجارية للتجارة الخارجية في الجزائر.

الدراسات السابقة:

1 - **عباس كريمة، واقع تأمين التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة دكتورة في قانون الخاص، جامعة الإخوة منثوري قسنطينة،2017-2016.**

- **إشكالية الدراسة:**

ما هي حقيقة أو دور عقد التامين في التجارة الجزائر الخارجية؟

- **هدف الدراسة:**

إبراز دور القرض عند التصدير بالنسبة للشركات والمؤسسات العاملة بقطاع التصدير.

- **نتائج الدراسة:**

دور قطاع التامين الذي يلعبه في ميدان اتجاه الخارجية إلا انه لن يرتقي إلى مستوى المطلوب كونه لا يغطي إلا فئة قليلة المتعاملين الاقتصاديين.

2 – روجي قورين، دور الموانئ التجارية في تمويل التجارة الخارجية،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي– شلف– 201–2011.

- **إشكالية الدراسة:**

ما هو دور الموانئ التجارية في تنشيط التجارة الخارجية؟

- **هدف الدراسة:**

– تحديد مفهوم السياسة التجارية وأساليبها في تنظيم التجارة الخارجية.

– تحديد مفهوم لاقتصاديات النقل والنقل البحري.

– دراسة تطور التجارة كقاعدة لوجيستية ودورها في تنشيط التجارة الخارجية.

- **نتائج الدراسة:**

– خدمات الموانئ التجارية بصفتها قاعدة لوجيستية ذات لاهتمام ومشاركة نشيطة في عملية التجارة الخارجية فهي تضيف قيمة لإضافية للبضائع التي تتداولها.

– تتوقف تكلفة خدمات النقل البحري على طبيعة البضائع المنقولة نوع وحجم السفينة وكفاءة الموانئ، بالإضافة إلى التنظيمات الخدمات الملاحية والتجارية.

3–CHERIGUI Chahrazed ، مذكره ماجستير في القانون المصرفي والمالي تحت عنوان: Le Financement Du Commerce Extérieur Par Les Banques Algériennes جامعة وهران2013–2014.

- **إشكالية الدراسة:**

ما هو دور البنك الجزائري في تمويل عمليات التجارة الخارجية؟

- **هدف الدراسة:**

الهدف الذي حددته هذه الدراسة هو تحليل دور البنوك الجزائرية في تمويل التجارة الخارجية باعتبارها الحلقة الأهم في هذه السلسلة لوجيستيات التجارة الدولية.

- **نتائج الدراسة:**

لقد أوضح أن التجارة الدولية مجال إشراك الجهات الفاعلة الموجودة بشكل عام في بلدان مختلفة أو حتى لقارات المتميزة. وبالتالي فإن السمة الأساسية للتجارة الدولية هي المسافة التي تفصل بين الممثلين.

4-**BENLOUKIL Ramdane** . **مجلة المدير، العدد الثاني تحت عنوان:**

Contraintes rencontrées dans le commerce extérieure Algérie.

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم الإدارية.

- **إشكالية الدراسة:**

هل هناك طريقة للبنوك الجزائرية للوصول إلى احتراف التجارة الخارجية؟

- **هدف الدراسة:**

بحيث يهدف هذا الموضوع إلى معرفة على العيوب والعراقيل التجارة الخارجية على المستوى المصرفي.

- **نتائج الدراسة:**

من نتائج هذا البحث أن أي عملية تجارية خارجية باستخدام الاعتماد المستندي كوسيلة للدفع يتطلب دستورا داخل البنك الإداري.

هيكل الدراسة:

من اجل معالجه الموضوع الدراسي تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي كما يلي:

الفصل الأول: يتضمن المفاهيم وأساسيات حول البنوك التجارية وتجارة الخارجية ويحتوي على مبحثين في كل مبحث أربعة مطالب.

المبحث الأول: مدخل إلى البنوك التجارية مفهومها خصائصها ووظائفها لاستخداماتها العوامل المؤثرة على نشاطها والمخاطر التي تتعرض إليها البنوك التجارية.

المبحث الثاني: عموميات حول التجارة الخارجية مفهومها أهميتها أساليب التمويل اتجاه الخارجية المخاطر والضمانات التمويل في التجارة الخارجية معاملات التسوية في التجارة الخارجية.

الفصل الثاني: يتضمن دور البنوك التجارية في تطوير التجارة الخارجية يحتوي على مبحثين المبحث الأول يحتوي على أربعة مطالب أما الثاني فهي ثلاث مطالب.

المبحث الأول: سوف نتعرف على العلاقة الاعتماد المستندة والتحصيل المستندي ومفهوم الاعتماد المستندي وتحصيل المستندي والمقارنة بينهما ومعرفه نوع العلاقة بين هذين العنصريين.

المبحث الثاني: فعالية البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية وسوف نتعرف على صيغه التمويل اتجاه الخارجية من طرف البنوك التجارية نتائج المحققة من طرف البنوك التجارية لتأسيس التجارة الخارجية الانعكاسات نشاط البنوك على التمويل التجارة على التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي حول كيفية تمويل التجارة الخارجية من قبل البنوك التجارية يحتوي على مبحثين في كل منهما ثلاثة مطالب.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: نتائج المقابلة الشخصية لكيفية تمويل التجارة الخارجية من قبل البنوك التجارية.

مقدمة:

فيما مضى اقتصر عمل البنوك التجارية على كونها خزائن لحفظ الأموال حيث كان يودع فيها الأفراد والمجتمعات ثرواتهم سعيا وراء الأمان، وخلال العقود لأخيرة شهدت البنوك التجارية تطورا لتتخطى وضيفتها الرئيسة تصبح بوابة شاملة للخدمات المالية، وأصبحت مهمة البنوك التجارية أكثر خطورة من السابق لتخرج عن مجرد خدمة الإيداع إلى الإقراض من بعد هذه الإيداعات وتوسيع نشاطها لتشمل مجموعة هائلة من أوجه النشاط ،بالإضافة إلى ذلك تقوم البنوك التجارية مئات من الخدمات كإدارة لأموالهم وتنظيم استثماراتهم وسداد دفوعاتهم الدورية.

تعد التجارة الخارجية من أحد فروع علم لاقتصاد التي تتيح تبادل السلع والخدمات بين مختلف دول العلم من خلال نشاط الاستيراد وفي نفس الوقت تمكنهم تخلص مما لديهم من فائض من السلع والخدمات من خلال نشاط التصدير ويمكن تقديم التجارة الخارجية على أنها شريان أساسي الذي يربط بين مختلف دول العالم وبقدر ما تطورت التجارة ويطرح مع هذا التطور مشكل تمويل كأصعب وأعقد المشاكل التي تواجهها مما استوجبت تدخل بعض الجهات لتقليل من هذه المخاطر وذلك عن طريق التقنيات تمويلية بمختلف أشكالها.

وعلى هذا الأساس سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل إلى البنوك التجارية؛

المبحث الثاني: عموميات حول التجارة الخارجية.

المبحث الأول: مدخل إلى البنوك التجارية

تمهيد:

وتعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت كما أن على عاتقها تسوية كافة المعاملات المالية التي تتم بين منشآت الأعمال الأفراد.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص البنوك التجارية

1- مفهوم البنوك التجارية:

التعريف الأول: يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبولا لودائع ومنح الإتيان والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال[1].

التعريف الثاني: هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع الموارد أو الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها (أفراد، مؤسسات، دولة)، وإعادة إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في مجالات أخرى[2].

رغم من تعدد هذه التعاريف إلا أنها تشترك جميع أو تتفق في نقطه واحده إلا وهي بان البنك التجاري هو مؤسسه ماليه تنصب وعملياتها الرئيسية على تجميع النقط الفائضة على حاجه الجمهور أو المنشآت الأعمال والمتجاورة بها على الشكل ودائع أو قروض.

2 – خصائص البنوك التجارية:

1فارس رشيد البياني، إدارة البنوك والبورصات لأوراق المالية، بدون طبعة، دار السواقي العلمية للنشر، عمان، 2014، ص12.

[2] العاني ايمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة لإلكترونية، جامعة منتوري-قسنطينة-، 2006-2007، ص4.

الشكل(1-1): خصائص البنوك التجارية

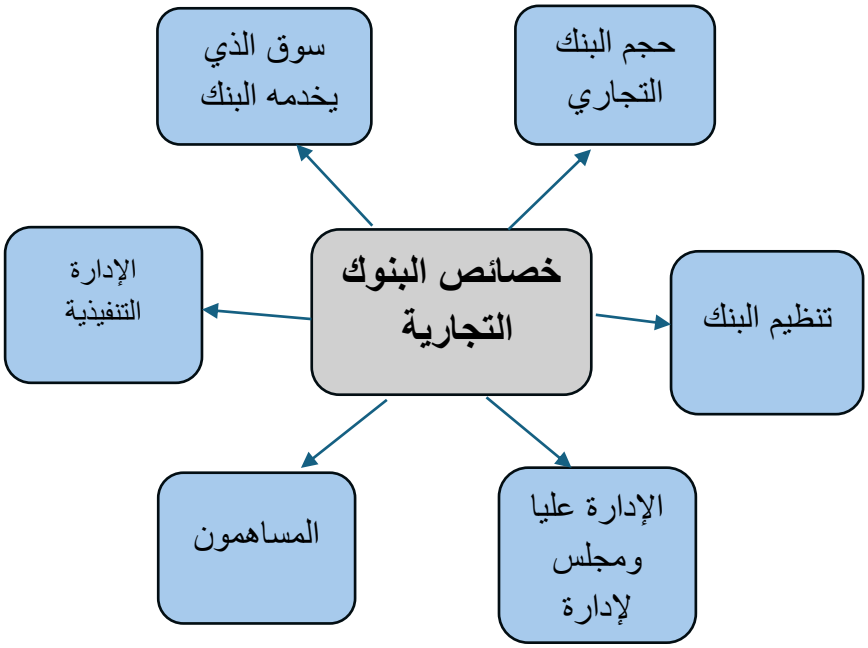

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مؤلف محمد مصطفى نعمات، للإدارة البنوك، الابتكار والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2019.

1-2 حجم البنك:

كلما كبر حجم البنك كلما زادت الدرجة المرونة وبالتالي زادت في نفس الوقت المشاكل التي تواجهه ولكن يمكن لهذه البنوك أنت تجذب إليها كفاءات قادرة على حل هذه المشاكل.

2-2 تنظيم البنك:

تعتبر البنوك التجارية منظمات شبه عامة وقومية ينبغي أن تحكمها قواعد محددة لذلك نجد أن هيكلها التنظيمي يختلف في بعض النواحي عن منظمات الأعمال الأخرى[1].

3-2 السوق الذي يخدمه البنك: نجد أن البنك يتشكل وفق احتياجات المجتمع الذي يخدمه فنجد أن الاحتياجات الائتمانية تحدد المجالات الإقراض الذي يتخصص فيها البنك حيث نجد أن البنوك الريفية تميل إلى قيام بالإقراض الزراعي بينما البنوك الحضورية تتخصص في تقديم القروض بالرهن.

[1] محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، لابتكار للنشر وتوزيع، الطبعة لأولى، عمان 2019، ص95.

2-4 الإدارة العليا ومجلس الإدارة:

نجد أساسا أن توجيه البنك في الاتجاه معين ينبغي أن يصدر من إدارة عليا له وتكون في أعلى قمة الهيكل التنظيمي للبنك.

2- 5 الإدارة التنفيذية:

إن دور الإدارة التنفيذية هام بحيث لاقتصر عل مجرد تنفيذ السياسة المقدمة لها بل تقوم بدور المدير التنفيذي ومدير الإدارة العليا.

2-6 المساهمون:

ترتبط الشخصية كل بنك جزئيا توزع أسهمه وقد تكون الأسهم مملوكة للفرد الواحد أو مجموعة صغيرة نسبيا أو تكون موزعة على النطاق الواسع[1].

المطلب الثاني: وظائف البنوك، أهميتها واستخداماتها

1 -وظائف البنوك التجارية:

يسعى البنك التجاري إلى ممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات متنوعة ومختلفة وهي كالأتي:

- خصم لأوراق التجارية.
- تمويل لإمكان الشخصي للزبائن من خلال منحهم قروض لهذا الغرض.
- دفع الصكوك المدفوعة على المصرف أو أية مسحوبات أخرى.
- شراء الصكوك الأجنبية وصكوك المسافرين.
- خدمات البطاقات الائتمانية.
- إدارة الأعمال الممتلكات للمتعاملين معه.
- تعامل بالبيع والشراء في العملات لأجنبية[2].

2 -أهمية البنوك التجارية:

وتبرز أهمية البنوك التجارية من خلال الدور الذي تلعبه في:

[1] محمد مصطفى نعمات، مرجع سابق، ص96.

[2] محمد سعد السلطان، إدارة البنوك التجارية، بدون طبعة،دار الجديدة 28 سويتر الازاريطة، لإسكندرية،2005، ص 34.

– تساهم بشكل أو بآخر في تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية التي تتولى تمويلها من خلال عمليات الإقراض.

– تقديم خدمات متميزة لتضمن البقاء والنمو والاستمرار وتحقيق الأرباح.

– تعزيز المراكز التنافسية لها.

– اجتذاب زبون جديد لما يعتبر ربحا في حد ذاته[1].

3 –استخدامات البنك التجاري:

من أهم استخدامات الأموال في البنك التجاري ما يلي:

– **يقدم القروض والسلف:** والتي التحقق من ورائها عوائد مجزية وخاصة بالنسبة للعروض القصيرة الأجل.

– **الاستثمارات:** حيث تعدد أوجه الاستثمارات:

– المساهمة في المشاريع الاقتصادية الحديثة أو شراء الأسهم للوحدات الاقتصادية القائمة، الغرض الحصول على أرباح وعوائد أو المتاجرة بهذه الأسهم في سوق الأوراق المالية.

ب –الاستثمار في سندات الحكومة واذونات الجزئية العامة، والتي تستحق الدفع بعد فترة قصيرة الأجل، وتقبل المصارف عادة على استثمار أموالها في هذا المجال نظراً القابلية هذه الأوراق على التمويل النقدية سائلة، وإمكانية الاقتراض من البنك المركزي أو من غيره بضمانات عند الحاجة

ج– خصم الأوراق التجارية: حيث تقبل البنوك على مزاولة هذا النوع من النشاط نظراً للحماية التي يزودها القانون التجاري ونظراً لأجلها لقصير مما يوفر عنصر السيولة للبنك.

وتتيح الفرصة للبنك لإعادة خصمها لدى البنك المركزي بشروط معين يقررها البنك المركزي نفسه.

– **الأرصدة النقدية:** وهي الاحتياطي النقدي التي أوجبها البنك المركزي على كل مصرف بالاحتفاظ بها لديه.

– **الأصول الثابتة:** متمثلة في مجموعة العقارات التي يمتلكها البنك ويزاول فيها نشاطه والأصول الأخرى من أثاث ووسائل نقل وأجهزة وتركيبات أخرى [2].

[1] محمد سعد السلطان،مرجع سابق، ص33–34.

[2] فارس رشيد البياني، إدارة البنوك وبورصات لأوراق المالية، بدون طبعة، دار السواقي العلمية للنشر، عمان 2014، ص19–20.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على نشاط البنوك التجارية

1 -العوامل الداخلية:

1-1العناصر البشرية:

تعد الموارد البشرية من العناصر المهمة التي تحيا بها المنظمات الأعمال كما تعد المحرك الأساسي لجميع النشاطات المنظمة ومصدرا من مصادر المهمة لفعاليتها ويعتبر العنصر البشري في البنك ممثلا في الموارد والكفاءات البشرية واهم العوامل المسؤولة عن امتلاك البنك للميزة التنافسية، وذلك من خلل:

- توازن بين الكفاءة والفعالية.
- توازن السعي للإنجاز لأهداف البنك.
- البحث عن التفوق.
- خلق بيئة لإيجابية.

1-2العناصر المادية:

1-2-1 الأموال:

إن توافر الأموال بالكم الملائم، سواء عن طريق الودائع والاقتراض من الغير أو زيادة رأس المال بلا شك، سيمكن البنك من الدخول في عمليات ائتمانية واستثمارية ذات الحجم الكبير، والتي سوف تحقق مستوى مرتفع من الربحية مقارنة بالبنوك التي لديها كم محدود من الأموال.

1-2-2 الآلية المصرفية وتكنولوجيا:

توافر الآلية المصرفية الحديثة يمكن من تحقيق السرعة في أداء الخدمات، الدقة في أداء المواصفات المحددة دون حدوث الانحراف، تخفيض لأداء الوحدة الخدمة إذا أمكن استغلال الطاقة الكلية للآلة المصرفية.

إذ عن طريق الحسابات الآلية أمكن تخزين كم كبير من البيانات وكذلك تحليلها كأداة مساعدة عند اتخاذ قرار في مجال الإنتاج أو تمويل الخدمة [1].

1-2-3 الهيكل التنظيمي:

إن توافر هيكل جيد للبنك يمكن من تحديد جيد للمراكز اتخاذ وكذلك أنواع واتجاهات العلاقات بين المستويات الإدارية المكونة للهيكل يمكن تحقيق عاملي السرعة والدقة في اتخاذ القرارات، المرتبطة بأداء وتوزيع البنكية.

[1] أبو يوسف، العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها غير تقليدية، مذكرة ماجيستر، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008-2009، ص65

2-العوامل الخارجية:

وتتمثل في مجموعة العوامل الخارجية المؤثرة على البنك، تضم هذه البيئة اخذ أهم العناصر المؤثرة للغاية على البنك وهي المنافسون لذا يسميها البعض البيئة التنافسية.

2-1الظروف الاقتصادية:

حيث يتمثل نشاط البنوك من خلال:

2-1-1التضخم: إن ارتفاع معدل التضخم وما يصاحبه من ارتفاع أسعار السلع وخدمات بدرجة أكبر من زيادة الدخل الفردي يؤدي إلى انخفاض المدخرات ولا شك أن انخفاض معدل التضخم، يساهم في رفع مستوى الفائدة الحقيقية على الودائع، مما يدفع لأفراد والمشروعات إلى الادخار.

2-1-2 تعثر الشركات المقترضة من البنوك:

-تعثر الشركات المقترضة من البنوك

-يعتبر مصدر لكثير من التهديدات لعل لأهمها:

- عدم قدرة على التوسع العمليات الائتمانية.

- التردد من قبل الإدارة الائتمان البنك في إصدار الائتماني خوفا من تكرار عمليات تعثر.

- تزايد السيولة نتيجة أحجام عن منع الائتمان خوفا من تكرار تعثر

- تجنيب قدر كبير من الأرباح البنوك في احتياطات أو مخصصات لمواجهة الديون المتعثرة.

2-1-3سياسة السقوط الائتمانية: من العوامل المؤثرة على البنوك القيود التي يفرضها البنك المركزي والمتمثلة حدود القصوى لبعض لأوجه التوظيف ومن أمثلة ذلك ربط قيمة القرض الواحد وكذلك القروض ككل بنسبة معينة من رأس المال، هذا التحديد من شأنه أن يهدد أعمال البنوك صغيرة الحجم ذات حقوق الملكية المحدودة[1].

2-1-4تطبيق نظام التأمين على الودائع:

الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك وتفادي تعرضها للفشل أو الإعسار المالي نتيجة عدم قدرتها على الوفاء بالتزامها

2-1ظروف الاجتماعية والثقافية:

تلعب الظروف الاجتماعية وكذا الثقافة دورا أكثر تأثيرا على أداء أنشطة البنك مثلا:

[1]ابو يوسف، مرجع سابق، ص66-67.

– الزيادة المضطردة لأعداد المكان دون وجود زيادة أعلى في لادخار يعتبر تهديدا لخدمة الإيداع لدى البنوك وهي المصدر الرئيسي لتمويل

– زيادة معدلات البطالة يقلل من زيادة الادخار وبالتالي الإيداع لدى البنوك، فضلا عن تقليل فرص التوظيف أمام البنوك في مجال الاستثمار في المشروعات الجديدة [1].

المطلب الرابع: المخاطر التي تتعرض إليها البنوك التجارية

1**–مخاطر لائتمان:** هي الخسارة المحتملة يتضرر من جرائها المؤتمن ولا يوجهها المدين لذلك فهي تصيب مانح الائتمان ولا تعلق بعمليه تقديم الائتمان فحسب بل تستمر حتى إنهاء عمليه التحصيل الكامل المبلغ المتفق عليه ويكون السبب الرئيسي فيها المدين بسبب عدم التزامه أو استطاعته أو قيامه برد الأصل القروض والفوائد [2].

2–مخاطر المعاملات:

كثيرا ما سمع عن تحرك السعار الدولار الأمريكي أو الين الياباني صعودا أو هبوطا في الأسواق المالية مقابل المارك الألماني أو الجنيه الإسترليني مثلا، لذلك يجب أن يكون للمصرف القدرة على حماية أمواله وأموال عملائه ضد هذه التقنيات سواء كانت صعودا أو هبوطا.

3 –مخاطر السيولة:

عدم القدرة على توفير التمويل اللازم لتأدية الالتزامات البنك في التواريخ استحقاقها والحصول حصولها على النقود من المقترضين أو البيع الأصول أي عدم القدرة على تمويل محفظة الأصول بمعدلات الملائمة والسبيل أصولها بأسعار معقولة مخاطر.

4 –مخاطر التشغيلية:

هي تلك المخاطر المتصل بأوجه الاختلال الوظيفي في النظام المعلومات وتضم رفع التقارير وفي القواعد الرص المخاطر الداخلية فهو خطا مرتبط بالعنصر البشري وليس له علاقة مباشره الظروف الأسواق المالية.

[1] ابو يوسف، مرجع سابق سابقص68–69.

[2] بن سمية عزيزة، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، العد الثاني والعشرون، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خضير بسكرة، جوان 2011، ص402.

5 –مخاطر القانونية:

النتيجة عن عدم توافر الرأي قانوني سليم أو كيفية المستندات القانونية أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات وقد تكون خارجية مثل ضوابط الرقابية أو داخليه كعدم التزام بالضوابط والقوانين[1].

[1]رقية شرون، المخاطر المالية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص18.

المبحث الثاني:عموميات حول التجارة الخارجية

تمهيد:

أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة في الدولة لما تساهم به في تثبيت المستهلكين من الخدمات والسرعة السلع عن طريق تصدير الاستيراد في الدول تصدر إنتاجها الذي يمتاز بالندرة تثبيت المقارنة بالدول الأخرى وتستورد وتحتاج إليه وبناء عليه تكون علاقات الاقتصادية بين الدول.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية

1- مفهوم التجارة الخارجية:

التعريف لأول: هي صوره من صور العلاقات الاقتصادية مع الخارج، إذ يتم بواسطتها تبادل كل الحاجيات بين الأعوان الاقتصاديين في مختلف البلدان العالم مهما كانت المسافة التي تفصل بينهم[1].

التعريف الثاني: تعتبر التجارة الخارجية أحد الفروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية الممثلة في الحركات السلع والخدمات والرؤوس الأموال بين الدول المختلقة فضلا على السياسات التجارة التي يطبقها دول العالم لتأثير على الحركات السلع والخدمات والرؤوس الأموال بين الدول المختلفة [2].

من الرغم من تعدد هذه المقيم إلا أنها تشترك في التجارة الخارجية على أنها شريان الأساسي الذي يربط بين مختلف الدول في العالم ومن أهم خصائصها المساهمة في تحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية ليما يحقق منفعة للمستورد والمصدر معا.

التعريف الثالث:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم محددات التنمية الاقتصادية لبلد ما، في جميع أنحاء العالم،لتوفير وتنظيم وخلق البيئة اللازمة ولنموها المنظم، ومنه يوجد العديد من القوانين لتنظيم هذه التجارة بين الدول، حيث تعد التجارة الخارجية لدولة ما يتكون من الحركة الداخلية والخارجية للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى التدفق إلى الخارج وتدفق النقد الأجنبي[3].

[1]بنعمر فتحي، دور الضمانات البنكية في التجارة الخارجية، مجلة الراصد العلمي، مجلة دولية محكمة، مجلد التاسع، عدد الأول، جويلية، 2022، ص 198.

[2]فاطمة حاجي، مدخل إلى تمويل التجارة الخارجية،بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2017، ص22-23.

[3]Export procedures, documentatio and logistic, indclusive of computerised customs clearnce procedures, p2.

2 –أهمية التجارة الخارجية:

تنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة دول العالم إلى الحصول على سلع وخدمات من الدول الأخرى، وتختلف من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي، ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها، حيث تنخفض أهمية لتجارة الخارجية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الصحية، كما تختلف أهمية التجارة الخارجية النفس الدولة من فترة إلى أخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها الدولة للعالم الخارجي، من هذا المنطلق يمكن إبراز أهمية التجارة الخارجية في الآتي[1]:

– تحقيق أكبر إشباع ممكن من السلع والخدمات، وذلك من خلال الحصول على سلع وخدمات يصعب إنتاجها محليا.

–توفر السلع التي تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا الأسباب طبيعية، أو أسباب تكنولوجية.

–تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية. مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني.

– تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول على سلع وخدمات بكلفة أقل، مما لو تم إنتاجها محليا.

– العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود، وتقصير المسافات التي تحاول أنجعل العالم قرية صغيرة

وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دوله إلى أخرى حسب مستوى تقدمه الاقتصادي وماذا توافر العناصر الإنتاج لديها وعلى عكس من ذلك تزداد أهمية التجارة الخارجية في الدول الصغيرة الحجم حيث تنخفض إمكانياتها المادية والبشرية ويقل عرض عناصر إنتاج فيها ولذلك فهي تخصص في إنتاج عدد محدود من السلع والخدمات وتعتمد على الاستيراد جانب الأكبر من السلع والخدمات التي تحتاجها[2].

[1]فاطمة حاجي، مرجع سابق، ص 24–25.

[2]مصراوي منيرة، تأثير تحرير التجارة الخارجية على لاقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتورة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، كلية علم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2016–2017 ص 5.

المطلب الثاني: أساليب تمويل التجارة الخارجية

الشكل (1-2): أساليب تمويل التجارة الخارجية

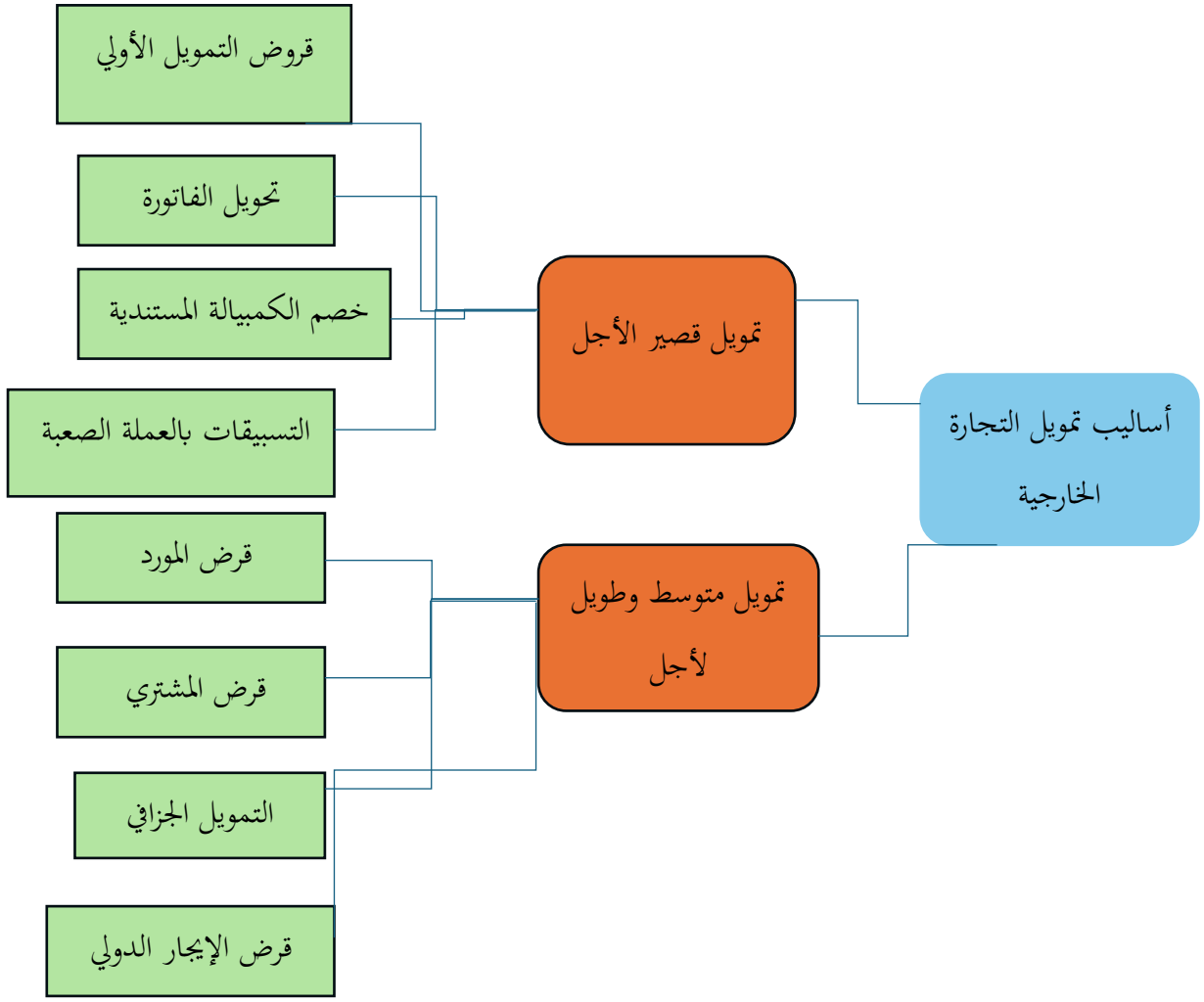

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مؤلف فاطمة حاجي، مدخل إلى تمويل التجارة الخارجية، ديوان المطبوعات جامعة الجزائر، 2017.

1 –تمويل قصير لأجل:

التمويل قصيرة الأجل للتجارة الخارجية هي قروض بالعملة الصعبة وفي الغالب في مدة أقل من 12 شهرا، تستخدم من طرف المؤسسة في عملية التصدير أو لإعادة توازن خزينتها، إما في مرحلة البحث عن أسواق جديدة للتصدير، أو لتغطية التكاليف الناتجة عن التصنيع، أو التسليم نظرا لعدم كفاية التسبيقات المدفوعة من طرف المصدر أو المستورد، وتتمثل طرق التمويل قصير الأجل في الاعتماد المستندي الذي تناولناه في الفصل الثاني، بالإضافة إلى طرق أخرى تتمثل في الآتي[1]:

1– 1 قروض التمويل الأولي: هي قروض تمنح للمصدرين وتوجهوا لتم الاحتياجات الناتجة النشاطات الموجهة لتصدير، بحيث يقوم المصدر بتحليل المسندات ويقدمها الى البنك وبعد ذلك يقوم البنك المصدر بإجراء إرسال سندات إلى البنك التجاري لتضمن الدفع يقوم بعدها البنك التجاري بإعادة السندات المضمونة ثم يقوم بنك مسدد بإعادة التمويل بمعدل الثابت عند البنك المركزي.

1 **–2 سير عملية تحويل الفاتورة:** تعتبر عمليه تحويل الفاتوره اداه من ادوات التمويل قصيره الاجل للتجاره الخارجيه خاصه في السلع الاستهلاكيه.

شكل رقم (1–3): سير عملية تحويل الفاتورة

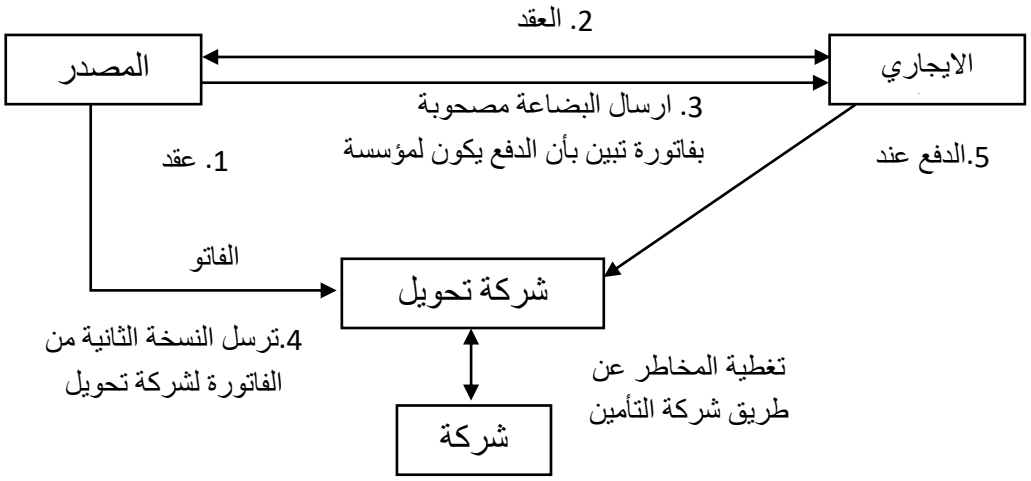

المصدر: بوسليماني صاليحة، تغطية لأخطار التمويل التجارة الخارجية عن طريق الوساطة المالية، مذكرة ماستر، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جزائر3،ص61.

[1]فاطمة حاجي، مرجع سابق، ص83.

1-3 خصم الكمبيالة المستندية: يقصد به هو العملية التي يتم بمقتضاها قيام المصرف بدفع قيمة ورقة تجارية للمستفيد قبل أجلها، مقابل تنازل المستفيد للمصرف عن ملكية الحق الثابت له، ويخصم المصرف من الورقة التجارية مبلغاً يسمى سعر الخصم مقابل فائدة المبلغ المدفوع عن المدة من تاريخ دفعه إلى تاريخ استحقاق الورقة، وبذلك يصبح الخصم شكلاً من أشكال التسليف أو صورة من صور الائتمان، وتعتمد هذه العملية على درجة الثقة القائمة بين، ولتتم هذه العملية يتطلب المستفيد وبين المصرف [1].

1 **-4 التسبيقات بالعملة الصعبة:** يمكن للشركات التي تقوم بالتصدير أو الاستيراد أن تتقدم بطلب تسبيقات بالعملة الأجنبية، وخاصة إذا كانت هذه المبالغ كبيرة، ولكن الحصول على هذا النوع من التمويل بالعملات الأجنبية يتضمن تكاليف أخرى، وتعتبر هذه العملية مكلفة للغاية، حيث تقوم المؤسسة بهذه الآلية من خلال التنازل عن مبلغ التسبيق في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية وتقوم بتسديد هذا المبلغ إلى البنك بالعملة الصعبة حالما تتحصل عليها من الزبون الأجنبي في تاريخ الاستحقاق.

[1] فاطمة حاجي، مرجع سابق85-88.

الشكل رقم (1-4) سير عملية تسبيقات العملة الصعبة

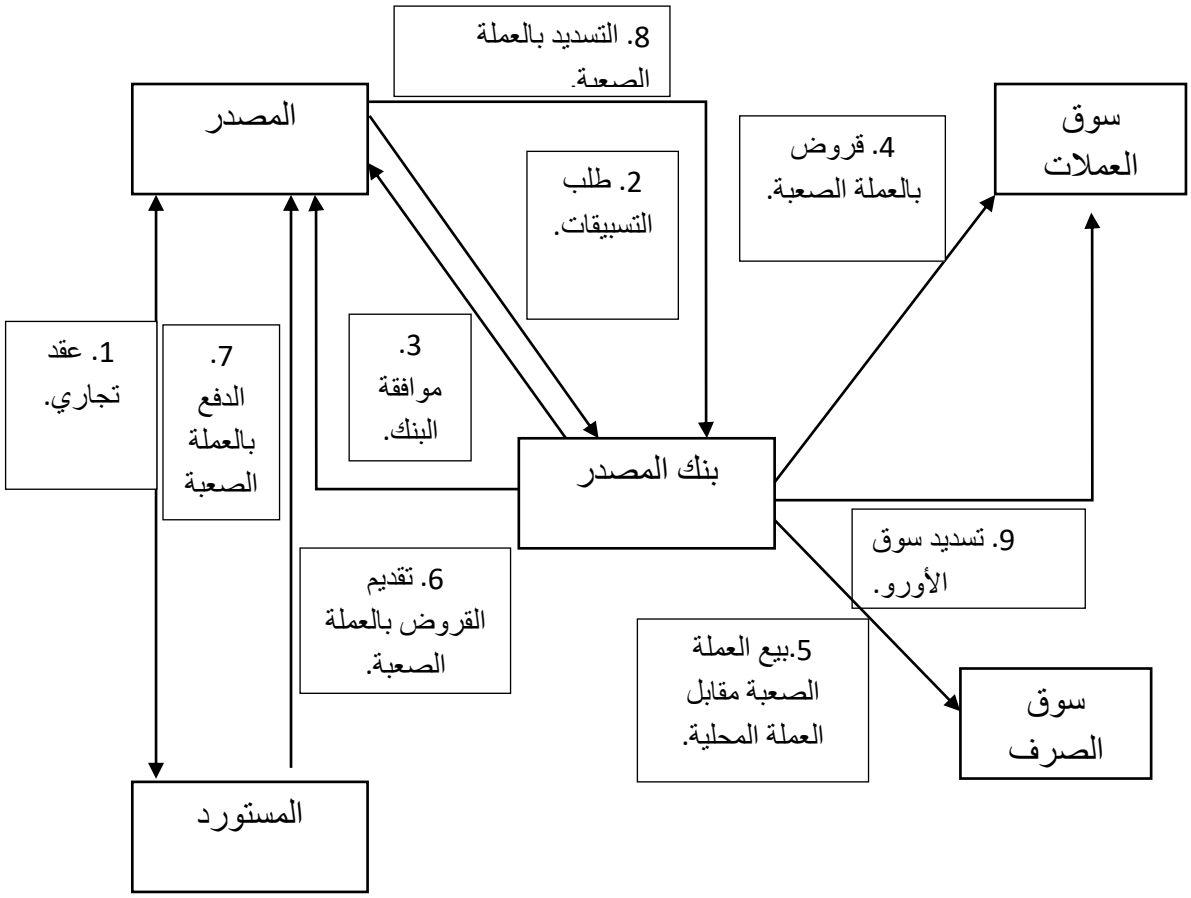

المصدر: بوسليماني صاليحة، تغطية لأخطار التمويل التجارة الخارجية عن طريق الوساطة المالية، مرجع سابق، ص 60.

2 – تمويل متوسط وقصير الأجل [1]:

2-1 قرض المورد: قرض المورد هو قرض بنك يمنح للمورد الذي يمنح بدوره مهله للتسديد المشتري الأجنبي آذ يسمح القرض المورد للمصدر بخصب دينه وتحصيله عند تسليم جزئي أو الكلي للبضاعة.

[1] حسان ليندة، انعكاسات تطبيق الاعتماد المستندي على التجارة الخارجية الجزائرية، جامعة جزائر 3، كلية علوم لاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، 2012-2013، ص 92-102.

الشكل رقم(1–5)سير عملية قرض المورد

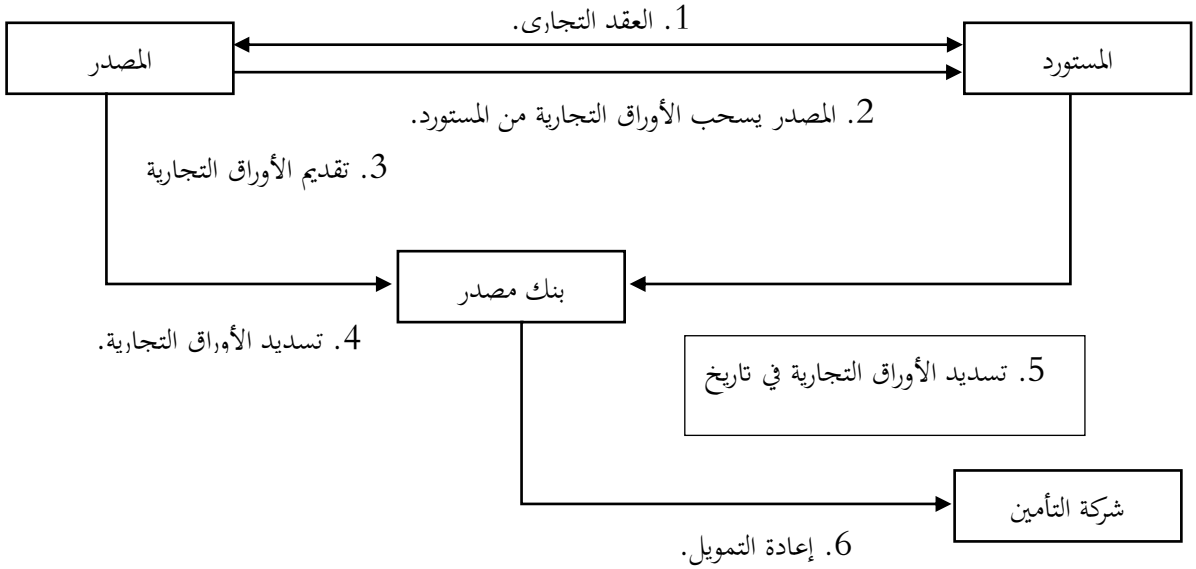

مصدر: سليماني صاليحة،مرجع سابق، ص66

2–2 قرض المشتري: وقرض بنكي يمنحه البنك المسطر مباشره للمشتري الأجنبي (المقترض) حتى يتسنى له تسديد الفوري للمورد (المصدر) هذا النوع من القرض يمنح المقترض ولكن الأموال تحول إلى المصدر[1].

الشكل رقم (1–6): عملية سير قرض المشتري

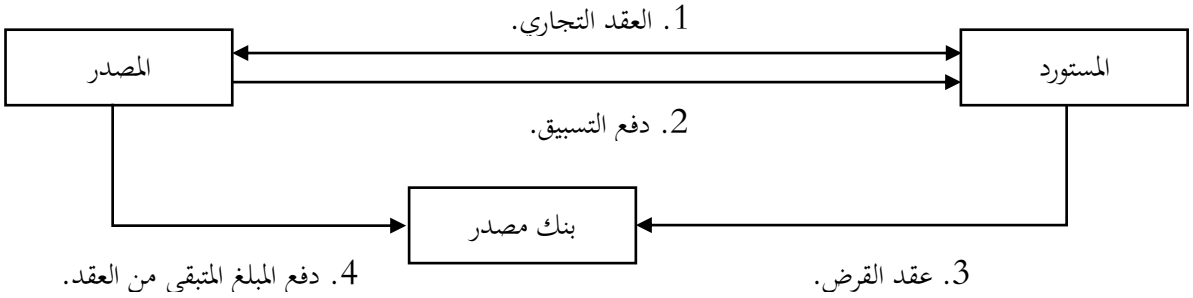

المصدر: بوسليماني صاليحة، مرجع سابق، ص65

2–3 التمويل الجزافي:تعتبر هذه التقنية من أساليب التمويل التجارة الخارجية تتضمن بيع السندات أو الكمبيالات من اجل الحصول على التمويل النقدي الفوري وتنشا هذه الالتزامات المالية من بيع المصدر السلع إلى المستورد.

[1]فاطمة حاجي، مدخل إلى تمويل التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص91–93.

الشكل رقم (1–7): عملية سير التمويل الجزافي

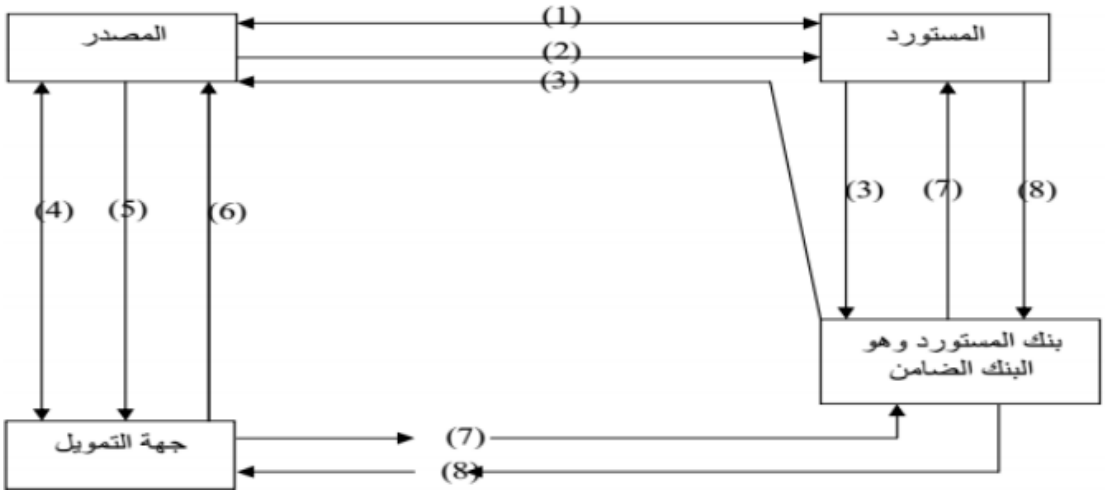

المصدر: ابو سليماني صاليحة، ص67.

2 –**4 قرض الإيجار الدولي**:هو تقنيه بنكيه حيث يقوم مقرض (شركة القرض للإيجار) بتأجير السلع تجهيزات أو البنايات لصالح المقترض (المستورد) إذ يتماشى عقد التأجير مع التعهد أو اتفاق البيع، وكما يمكن تحويل الملكية[1] للمقترض.

الشكل رقم(1–8): عمل سير قرض لإيجار الدولي

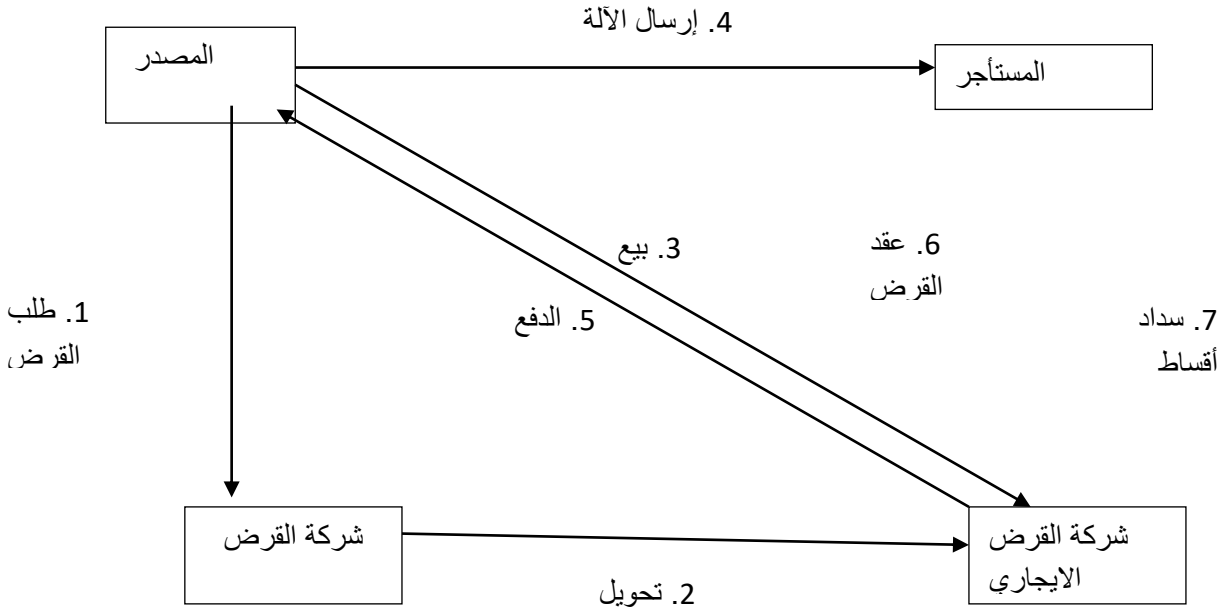

[1]فاطمة حاجي، مرجع سابق، ص99.

المصدر: بو سليماني صاليحة، تغطية لأخطار تمويل التجارة الخارجية عن طريق الوساطة المالية، ص68.

المطلب الثالث: مخاطر وضمانات التمويل في التجارة الخارجية

1-مخاطر التمويل: للمستثمر أهداف أساسية منها الحصول على فوائد كبيرة تفوق تكاليف الاستثمار وهو ما لا يتحقق إلا بالمرور عبر عمليات مالية تكون صعبة بسبب المخاطر المختلفة قد تحدث أثناء القيام بعمليات التمويل ومن أهم هذه المخاطر ما يلي:

1 – 1 مخاطر حسب الزمن:

- **مخاطر الصنع**: وينجم عنه أثناء عملية الصنع أي عند انجاز الطلبية وقبل عملية التسليم، فقد يحدث انقطاع أو توقف عن الصنع ويكون ذلك لأسباب تقنية أو مالية أو لأسباب مفاجئة مثل حادث سياسي في بلد المشتري وبالتالي يكون البائع أنفق مصاريف لا يمكن أن يسترجعها من قبل المشتري.
- **مخاطر اقتصادية**: ويظهر خلال فترة التصنيع وهو ناتج عن ارتفاع الأسعار الداخلية لبلد المورد الذي يرغم عليه تحملها نتيجة ارتفاعها[1].

1 – 2 مخاطر حسب طبيعة الخطر:

- **الأخطار السياسية**: وهي احتمال حدوث أزمات بين البلدين المتعاملين أو التغيير في الحكومات ومنها الحروب والانقلابات العسكرية، وكل هذا يؤدي إلى خلق مشاكل فيما يخص تسوية الديون.
- **المخاطر التجارية**: وهي عدم توفر السيولة للمشتري أو عدم دفعه في الآجال المستحقة أو عدم استقرار الحالة المالية، أو مخاطر تتعلق بعملية تصريف البضاعة.
- **المخاطر المالية:**

- **على الواردات**: ويلعب سعر الصرف التوازن في الواردات والصادرات أي في الميزان الحسابي وتؤثر سياسته على الواردات بحيث يؤثر من حيث الطلب عليا والعلاوات المتاحة لتمويلها ويؤدي التخفيض في العملة في أغلب الأحيان في زيادة الواردات مما يتوقع المستوردون الوطنيون ارتفاع جديد في الأسعار ونقس الصادرات للاستفادة من فارق تغيير سعر الصرف بسبب انتظار المستوردين الأجانب تخفيض جديد في العملة ومن الفروض أن تخفيض العملة يؤدي إلى أن انخفاض أثمان السلع.

[1] خالد احمد علي، التجارة الدولية بين الحماية والتحرير، دار الفكر الجامعي، الطبعة لأولى، الإسكندرية، 2019، ص65.

- **على الصادرات:** على الخزينة والمؤسسة المصدرة إتباع إستراتيجية التغطية ضد مخاطر الصرف المتعلقة بالصادرات وذلك من خلال أهداف المديرية العامة فيما يتعلق بالمخاطر المالية أن البنك مكلف باتخاذ التزامات وإجراءات في مختلف العمليات ويتوجب عليه إحاطة نفسه بما يلزم من ضمانات[1].

2-الضمانات البنكية:

2 – 1 مفهوم الضمانات البنكية:

هي وثيقة يتعهد بها البنك الضامن تعهدا لا رجوع عنه بناء أعلى طلب الأمر مبلغ من المال المستفيد لمجرد طلبه.

2-2 الأطراف الضمانات البنكية:

قد تكون ثلاثة أو أربعة أطراف رئيسية حسب طبيعة الضمان وهي:

2-2-1صاحب الأمر(المصدر): هو الذي يأمر بنكه بوضع ضمان لحساب المستورد، إذا يكون مجبر على لإتمام واجباته التعاقدية، وهذا كي لا يلزم على دفع قيمة الضمان.

2-2-2 المستورد (المستفيد): له الحق في طلب قيمة الضمان في حالة أن المصدر عجز عن الالتزام بواجباته التعاقدية.

2-2-3**الضامن (بنك المستورد):** وهو الذي أصدر الضمان لصالح المستفيد، وذلك بهدف تعويضه في حالة عدم التزام صاحب الأمر.

2-2-4**الضامن المضاد (البنك المصدر):** والذي يتعهد للبنك الضامن (من خلال الضمان المضاد) بدفع مبلغ المضاد في حالة ما إذا أخل عملية (المصدر) بالتزامه.

2 – 3 أنواع الضمانات البنكية:

تقوم البنوك بإصدار أنواع عديدة من الضمانات البنكية الدولية، ويتحدد نوع الضمان من الغرض الذي نشأ من أجله، وبما يخدم مصالح أطراف الضمان سواء كان مستوردين أو مصدرين، وتتمثل مختلف أنواع هذه الضمانات فيما يلي:

2-3-1ضمان لصالح المستورد:

– ضمان الاكتتاب (ضمان المناقصة): تقوم المؤسسات في حالة الصفقات الكبيرة بإعلان مناقصة الاختيار أحسن الموردين الدوليين الذين يقومون بتوريد البضاعة بأحسن الشروط وتسمح ضمانات الاكتتاب للمشتري

[1]خالد احمد علي، مرجع سابق 66-67.

المستورد بالحصول على ضمان ضد مخاطر عدم الإتمام النهائي للعقد من طرف المصدر، حيث عند إبرام العقد للمصدر أن يقدم ضمان الاكتتاب حيث أن قيمته تتراوح ما بين 2% و 5% من قيمة العقد، وتمتد مدته من تاريخ الإيداع من طرف المؤسسة التي دخلت المناقصة للترشح إلى غاية إمضاء العقد.

– **ضمان حسن التنفيذ:** إن الغاية من هذه الضمانة تكمن في الضمان والتأكد من إنجاز الصفقة، ففي حالة إخلال أو تأخر المصدر بالتزاماته التعاقدية فيما يخص نوعية البضاعة أو جودتها أو دقة الخدمة أو السلعة المقدمة.

– **ضمان لاسترجاع التسبيق:** في هذه الحالة يقوم المستورد بتقديم مبلغ مالي إلى المصدر كتسبيق يقتطعه هذا الأخير من قيمة الخدمة أو البضاعة فيما بعد، وعليه يوضع ضمان استرجاع التسبيق بتعويض جزءا أو كل التسبيق المقدم من طرف المستفيد في حال ما إذا أخل المصدر بالتزاماته في تنفيذ شروط العقد.

– **ضمان لاقتطاع الضمان:**

يرتبط هذا النوع من الضمان بالتأكد من حسن التنفيذ، حيث يغطي هذا الضمان عيوب الإنشاء أو الصيانة في مرحلة التجربة والتي تكون بين الاستقبال المؤقت للبضاعة والاستقبال النهائي، حيث يكون العقد على أساس نسبة من مبلغ الصفقة الذي يحتفظ به المشتري وال يتم دفعه للمصدر إلا عند نهاية العقد.

2-3-2ضمانات لصالح المصدر:

– ضمان الدفع:

يطلب المصدر من المستورد ضمان الدفع لتفادي عجز هذا الأخير عن تسديد، وهذا الضمان يكون يتعهد بنك المستورد تسديد قيمة الصفقة في تاريخ استحقاقها في حالة عجز زبونه عن ذلك.

– رسالة القرض:

إذ أنها التزام غير رجعي، حيث يلتزم البنك بالدفع بناء أعلى أمر من قبل معطي الأمر بدفع مبلغ مالي مقابل تقديم المستفيد المستندات المطابقة للاتفاق تبين أن المبلغ الذي يعود له لم يدفع[1].

[1] حفاف وليد، مطبوعة دروس مقياس تقنيات التمويل التجارية، موجهة لطلبة سنة أولى ماستر مالية وتجارة دولية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجاري2021-2020 ، ص75– 78.

المطلب الرابع: معاملات التسوية في التجارة الخارجية

1-التسوية نقدا:

تسمى كذلك الدفع تحت الطلب، وتشمل ثلاث وسائل وهي كما يلي:

1-1الدفع نقدا (الدفع الفوري) :

تعرف النقود على أنها وسيلة دفع وحيدة تامة السيولة تمكن من الشراء الفوري للسلع، السندات والخدمات دون تكلفة التبادل والبحث، تصدر من طرف جهة معروفة ومنظمة وهي النظام البنكي وتخضع للقبول العام، فهي الوسيلة الأكثر استخداما ببساطة في الوفاء بالالتزامات، تخص المبالغ الضئيلة جدا وتستعمل في تسوية الصفقات بين متعاملين تربطهم الثقة في التعامل.

من أخطارها عدم توفر ضمانات للطرفين لذلك يحدد استعمال هذه الطريقة في الدفع على السياح لتسديد نفقاتهم في الخارج، بالإضافة إلى صعوبة تحويل العملة الصعبة نظرا لبعد المسافات وأكثر عرضة للسرقة والضياع للأموال وخطر تقلبات أسعار الصرف، ومن إيجابيات الدفع النقدي أنه سهل الاستعمال وأكثر بساطة، وكذا حصول المصدر على كل مستحقاته فورا دون أن ينتظر، ويستدعي حضور كل من المستورد والمصدر من عملية التسديد مما يستبعد عملية الغش.

1 -2بطاقة القرض:

ظهرت هذه الأداة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتطورت سريعا نظرا لكونها تجنب أصحابها من نقل السيولة الكبيرة، كما أنها توفر الأمان لصاحبها والمستفيد، وقد جعلت التطورات التكنولوجية من بطاقة القرض وسيلة دفع أكثر ضمانا لكل التحولات المالية والصفقات ذات المبالغ المالية الصغيرة نسبيا، ففي الجزائر هناك بطاقات الاعتماد الدولية وتتمثل في بطاقة التأشيرة(visa) الدولية، لكنها تقدم لشرائح معينة منالمجتمع كمدراء الشركات العامة، الوزراء، السفراء...الخ، وهذا من أجل تغطية بعض المصاريف المرتبطة خصوصا بالبحث عن الفرص التجارية في الخارج[1].

[1]خالد احمد علي، التجارة الدولية بين الحماية والتحرير، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص72.

2-التسوية عن طريق الأوراق التجارية:

2-1 السفتجة:

السفتجة هي ورقة تجارية تتضمن أمر من الساحب إلى المسحوب عليه أن يدفع مبلغا من النقود بمجرد الاطلاع أو في تاريخ معين قابل للتعيين لإذن المستفيد.إذن السفتجة في التجارة الخارجية تتضمن كل من المصدر، المستورد والمستفيد، وعادة ما يكون البنك الوسيط المعتمد له دور خصم مبلغ السفتجة لتقديمها للمصدر حتى قبل حلول تاريخ الاستحقاق، كما له حق تظهيرها من قبل بنك آخر وهذا ما يسمى التظهير لمستفيد آخر، فهي تحل محل النقود في التداول وهي قابلة للتداول عن طريق المناولة اليدوية.

2 – 2 السند لأمر (السند الاذني):

وهو ورقة يتعهد بمقتضاها شخص يسمى المحرر بأن يدفع مبلغ معين من النقود عند الاطلاع أو في تاريخ معين لشخص آخر هو المستفيد.

2 – 3 الشيك:

الشيك هو ورقة تتضمن أمرا صادرا من الشخص وهو الساحب إلى شخص آخر وهو المسحوب عليه (بنك) بأن يدفع بمجرد الاطلاع عليها مبلغا من النقود لشخص ثالث هو المستفيد أو لإذنه أو لحامله.

3-التسوية عن طريق التحويلات المصرفية:

3- 1 تعريف التحويل المصرفي:

وهي العملية التي من خلالها يتم تحويل مبلغ من حساب إلى حساب آخر، وبذلك تتمثل العملية في ترصيد الحسابات حيث يجعل حساب المستورد مدين وحساب المصدر دائن، وتسمح هذه العملية بتحويل مبالغ ضخمة بأكبر سرعة إذ تمت عن طريق التلكس أو السويفت، بالإضافة إلى ذلك فإن كل من الدائن والمدين لا يشعران مباشرة بالعملية فهي من أكثر الطرق استعمالا في تسوية المعاملات الخارجية[1].

4 -أطراف عملية التحويلات المصرفية: وتتضمن العملية الأطراف الآتية:

- **العميل الآمر:**

[1]خالد احمد علي، مرجع سابق ص73.

أي طالب إصدار الحوالة، وهو الشخص أو الجهة التي تأمر بنقل مبلغ معين من المال إلى المستفيد، ويكون عادة عميل لدى البنك ويحتفظ بحساب لديه، وقد يكون العميل مدينا للمستفيد وقد لا يكون كذلك، ويتم ذلك إما حسما من حسابه لدى البنك أو بإيداع مبلغ مباشرة، ويسمى طالب التحويل آمر ا، وهذا الطلب هو بمثابة العقد بين طالب التحويل والبنك المحول وهو الذي يحدد مسؤوليتهما حيال هذه الحوالة، كما يتوجب على طالب الحوالة تقديم معلومات واضحة وخاصة اسم المستفيد وعنوانه ووجود أموال كافية بقيمة الحوالة وعمولات البنك.

- **البنك المرسل (المحول)**: وهو الذي يتلقى أمر الحوالة، فيقبض المبلغ المطلوب تحويله من عميله ثم يقوم بتسليمه مباشرة للمستفيد، أو من خلال بنك آخر مراسل له يأمره بالسداد، ويعتبر وكيلا عن طالب إصدار الحوالة ومسؤولا عن تنفيذ تعليماته، وكذا مسؤولا في حال تأخير الحوالة أو عدم إرسالها إذا تم ذلك بسبب إهمال واضح.
- **البنك الدافع**: هو الذي يقوم بتسليم مبلغ الحوالة للمستفيد على طلب البنك الآخر، وتوجد علاقات مصرفية متبادلة بين البنك المحول والبنك الدافع كوجود أرقام سرية متبادلة بينهما، ويوجد كذلك تبادل لشروط التعامل بينهما وهذه الشروط تحدد العمولات بينهما والفوائد التي تستوفيها حسب الشروط الموضحة[1].
- **البنك المغطى**: يوجد بنك مغطى في الحوالات الصادرة الموجهة إلى بنك لدفع الحوالة ولا يوجد حساب للبنك المحول لدى البنك الدافع، لذلك يصدر البنك المحول أمر دفع إلى البنك المغطى بدفع قيمة الحوالة إلى البنك الدافع، وعادة يحتفظ البنك المحول بحساب يتم الدفع من خلاله وتعتبر مسؤوليات البنك المغطى اتجاه البنك المحول كمسؤوليات البنك المحول اتجاه طالب الحوالة، ولا يوجد التزامات على البنك المغطى اتجاه البنك الدافع وإنما البنك المحول يلتزم تجاه البنك الدافع بدفع قيمة الحوالة التي دفعها بناءا على تعليمات البنك المحول إلى المستفيد.
- **المستفيد**: هو الطرف الذي سوف يستلم القيمة من البنك الدافع وتعتبر العلاقة بين طالب التحويل والمستفيد مستقلة عن تنفيذ الحوالة، وقد يكون المستفيد هو نفس طالب الحوالة أو شخص ثالث وقد تكونا لحوالة بنفس البلد الذي يقيم فيه كل من طالب الحوالة والمستفيد فيتسلمها المستفيد بنفس العملة، كما يمكن أن يتسلمها بعملة أخرى أجنبية إذا كان مقيما في بلد أجنبي.

[1] خالد احمد علي، مرجع سابق، ص74.

5-عناصر عملية التحويل المصرفي:تقوم على عنصرين مهمين هما ما يلي:

- **أمر التحويل المصرفي:** تؤسس عملية النقل المصرفي على إجراءات أولية تستند عليه وهو طلب الزبون بمباشرة تنفيذ عملية التحويل النقدي المصرفي، حيث أن أمر التحويل يصدر في صورة اسمية أي شخص معين هذا لا يعتبر ورقة قابلة للتداول بالطرق التجارية بل هو مجرد عملية تمهيدية لنقل الأموال.
- **تنفيذ عملية التحويل:** وتسمى أيضا مرحلة الدفع وتسوية عملية النقل المصرفي الدولي، وقد تتم بين بنكين يحتفظ كل منهما بحساب الزبون لدى البنك الآخر وعندئذ تتم التسوية عن طريق بنك ثالث حيث يحتفظ كلا البنكين بحساب لديه أو يمكن أن تتم التسوية من خلال غرفة المقاصة، ويتم تنفيذ عملية التحويل المصرفي عن طريق مصرف المستفيد حيث يقيد المبلغ المحول في الحساب الدائن لعميله المستفيد من خلال القيود التي تجريها المصارف وهي نوعان من القيود.[1]
- **القيد بالخصم:** وهو عملية محاسبية يقوم من خلالها بنك الآمر (بنك المشتري) بسحب قيمة نقدية، فتخرج هذه القيمة بصورةنمائية من ذمته المالية لتعلق حق المستفيد ولكنها لا تدخل في ذمة هذا الأخير إلا بقيد في حسابه .
- **القيد بالإضافة:** وهو إدخال بنك المستفيد القيمة المحولة في حساب الدائن للمستفيد ومن ثم تتحقق عملية تسليم النقود القيادية.

6 -أنواع التحويلات المصرفية:

هناك أربع طرق تمكن البنك من تحويل المبالغ إلى بنك آخر وهي ما يلي:

- **التحويلات عن طريق البريد:** بعد إبرام عقد تجاري بين المصدر والمستورد، أين اتفقا على وسيلة الدفع وهي التحويل عن طريق البريد، يقوم المستورد بملأ الاستمارة يذكر فيها المعلومات المتعلقة بالمصدر يأمر بذلك بتحويل المبلغ المحدد حسب العقد وإرسال هذا الأمر إلى البنك المصدر، ولقد شاع استعمال التحويلات البريدية لأهميتها في تسوية حسابات المتعاملين (مستورد، مصدر)، وهذا يجعل الحساب الأول مدينا والحساب الثاني دائنا، بأمر من المشتري عن طريق مصلحة البريد.
- **التحويلات عن الطريق الحوالة البنكية:** هذه الحوالة عبارة عن وثيقة يمكن بواسطتها أن يسوي المستورد ديونه اتجاه المصدر، والذي يقوم بدوره بتحصيل مضمونها في بنكه.

[1]خالد احمد علي،مرجع سابق، ص75.

- **التحويلات عن طريق التلكس:** يعد التحويل عن طريق التلكس الأكثر استعمالا على المستوى الدولي، ويشبه تماما الحوالة البريدية إلا أنه أسرع منها، حيث أن المرسل يرسل برقية أو التلكس باستعمال الشفرة ليتسنى الدفع للمستفيد في أسرع وقت ممكن أخذا بعين الاعتبار عنصر الثقة.
- **التحويلات عن طريق شبكة سويفت أو التحويل الحر:**فهي وسيلة هامة لضبط العلاقة بين البنوك والمؤسسات المالية والدولية ومفتاح لنجاح التجارة الخارجية عن طريق الشبكة المعلوماتية بين دولة وأخرى في مدة لا تتعدى ثلاث ثوان فقط، فهي تتميز بالسرعة الفائقة والثقة والأمان بين المتعاملين بها لأن أموالها تصل في مأمن لا تعرقلها ولا تمسها مخاطر التجارة الخارجية، ولاتهددها جرائم الصرف وتهريب الأموال، كما أن سرعة انتقال المال عبر هذه الشبكة يؤدي إلى عدم وصول القراصنة إليه نظرا للحماية التي يتمتع بها هذا النظام، الذي يعمل تقريبا على إزالة الشبح الإلكتروني عند تحويل المال وتحتوي شبكة سويفت على ثلاث مستويات سير وهي البنك مع حاسوبه، إشعار بوصول التحويل ومركز الاتصال[1].

[1] خالد احمد علي، ص 77-76.

الخلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل برزت أهمية البنوك التجارية باعتبارها قناة من قنوات التجمع الأموال توزيعها من خلال توفير التمويل اللازم للإتمام المعاملات التجارية مع الخارج، فان لتجارة الخارجية بمثابة محرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية لارتباطها وتفاعلها مع مختلف القطاعات الأخرى مكونة للهيكل الاقتصادي للدولة رغم ذلك فهي لا تخلو من المخاطر مما يستوجب التدخل البنوك كوسيط ممول لعملية الترقية التجارة الخارجية عن طريق تقديم مختلف القروض الخاصة بهذه العملية في التمويه تجارة خارجية واحد من النشاطات الهامة للبنوك وواحد انشغالاتها الرئيسية خاصة في الوقت الذي صارت فيه اتجاه الخارجية همزة وصل بين البلدان وركيزة أساسية لكل اقتصاد فعاله لزيادة الرصيد الدولة من العملة الصعبة وتحقيقها للتنمية بمختلف أبعدها لاختيارها للأداة التمويل المناسبة.

الفصل الثاني:

دور البنوك التجارية في تطوير التجارة التجارية

مقدمة:

إن عمليات التمويل والدفع في ظل التجارة الخارجية تتطلب وسائل دفع أكثر ضمانا وثقة بالنسبة للمصدر والمستورد إذ أن إزالة شكوك كل منهما يمكن أن يتحقق من خلال الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي.
لكل من هذان الأخيران صفات ومميزات جعلتهما ذات أهمية في الوسط التجاري الخارجي حيث يعتبران أحدث وسائل الدفع الحديثة كما أن للبنوك صيغ متعددة جعلتها تتميز في تمويلاتها للتجارة الخارجية.

وفي فصلنا هذا سنحاول التطرق إلى مبحثين حيث يتم التعرض في المبحث الأول إلى مفهوم كل من الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي والمقاربة بينهما كما سنتعرف على نوع العلاقة التي تربطهما أما بالنسبة للمبحث الثاني فسنتطرق إلى فعالية البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية التي سنتعرف من خلالها على صيغ التمويل النتائج المحققة وكذلك أهم انعكاسات البنوك على التجارة الخارجية.

المبحث الأول: علاقة الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي؛

المبحث الثاني: فعالية البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية.

المبحث الأول: علاقة لاعتماد المستندي والتحصيل المستندي

تمهيد:

يعتبر كل من الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي من أدوات المعاملات والمبادلات الدولية، ومع هذا فإن كلاهما يتميز بعدد من الخصائص الخاصة بها والتي تنبع من طبيعة كل أداة وحدود استخدامها مما يؤدي إلى خلق فرق بينهما هذا ويمكن إجمال نوع العلاقة بين الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي في العناصر الجوهرية التالية:

المطلب الأول: تعريف الاعتماد المستندي

التعريف الأول:

نوع من ترتيبات محددة، أو إجراءات معينة تتم عن طريق قيام المستورد الطالب بأن يعطى تعليمات كتابية لبنكه أن يدفع نقداً أو يقبل كمبيالة مؤجلة ودفعها في تاريخ استحقاقها لمستفيد(المصدر)، وذلك مقابل تقديم هذا المستفيد مستندات شحن محددة يتم قبولها قبل الدفع[1].

التعريف الثاني:

الاعتماد المستندي هو تعهد خطي يصدر عن البنك فاتح الاعتماد بناء على طلب عميلة (المستورد) يتعهد بموجبه بدفع أو قبول سحوبات أو كمبيالات مسحوبة من المستفيد أو يفوض بنكاً آخر ليقوم بالدفع نيابة عنه مقابل الإيفاء بكامل الشروط والتعليمات الواردة في متن الاعتماد.

وكما ورد في نشرة الأصول الأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية رقم (500) لعام 1993 فهو:

أية ترتيبات مهما كان شكلها أو نوعها يقوم بها البنك (فاتح الاعتمادي) بناء على طلب العميل (طالب فتح الاعتماد ووفقا لتعليماته يقوم:

- بالدفع إلى أو لأمر شخص ثالث المستفيد أو يقبل ويدفع قيمة السحوبات المسحوبة من المستفيد.
- أن يخول مصرفاً آخر بالدفع أو بقبول السحوبات أو شرائها أو دفع قيمتها وذلك مقابل مستندات معينة يشترط أن تكون مطابقة لأحكام وشروط الاعتماد[2].

[1] عبد النعم البسيوني، الاعتمادات المستندية، الطبعة الأولى، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، مصر2014، ص94.

[2] جمل يسف عبد النبي، اعتمادات المستندية، الطبعة لأولى، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان،2001، ص 17.

التعريف الثالث:

تستخدم الاعتمادات المستندية عادة بين الشركاء التجاريين الراغبين في ضمان الأمن المتبادل في مختلف المعاملات التجارية[1].

ومن التعريفات نستخلص أن الاعتماد المستندي هو أداة مصرفية دولية في شكل تعهد خطي بناءا على تعليمات عملاء البنوك الفاتحة للاعتماد بأن يكون الدفع نقدا أو القبول كمبيالات مستنديه مرتبطة بهذه الاعتمادات أو تداول مستندات شحن مطابقة لشروط هذه الاعتمادات.

المطلب الثاني: التحصيل المستندي

عادة عندما تستمر علاقة تجارية بين مصدر ومستورد تصبح هناك درجة من الثقة، وهذا ما يسمح لهما باستعمال تقنية مرنة وسيلة لإتمام عملياتهما التجارية تعرف بالتحصيل المستندي.

التعريف الأول:

يقصد بالتحصيل المستندي تلقي بنك ما أمر من مصدر البضائع أو الخدمة بان يحول مستندات شحن إلى مستورد في بلد آخر مقابل الحصول على قيمة هذه المستندات سواء تم ذلك نقدا أو مقابل توقيع على سفنجة تستحق في وقت لاحق.

يمثل وسيلة وفاء بالتزامات العقد حيث يمكن للمصدر أن يحصل على ثمن بضاعته فور بدء تنفيذ العقد بتقديم المستندات المطلوبة والمطابقة تماما لشروط الاعتماد المستندي في حدود صلاحيته.

تمكين المستفيد من التمويل المباشر لعملية البيع إذ أنه يجنبه الانتظار والتأخير وذلك لحصول المستفيد على التمويل اللازم من بنكه قبل البدء في تجهيز المستندات والشروع في الإنتاج. تحمي الاعتمادات المستندية أطراف البيع من مختلف الآثار الناتجة عن تغيير نظم المراقبة. تمكن المستورد أيضا من التصرف في البضاعة عن طريق حيازته للمستندات ما إن يدفع ثمنها، ذلك لأن البنك يرسل إليه المستندات بمجرد استلامها من المصدر[2].

[1] Financing International Trade, Ankara, Turek, October 2013 Alexander R. Malaket, CITP, Président OPUS Advisory Services International Inc. Concepts, Challenges and Global Trends, p18.

[2] زقاي حفيظة، اهمية تمويل المستندي في تجارة الخارجية، مجلة لأبحاث القانونية وسياسية، العدد السابع، قسم الحقوق وكلية الحقوق عبد حميد بن باديس مستغانم، ص118.

التعريف الثاني:

هو عمليه يقدم فيها المصدر لبنكه مستويات المتفق عليها مع المستورد ومصحوبة أولا بالكمبيالة موجهه للمستورد مقابل دفع هذا الأخير أو قبوله الكمبيالة[1] .

التعريف الثالث:

الاعتمادات المستندية تتمتع باستخدام واسعا لنطاق على المستوى الدولي، معظم الأعمال الناس، بما في ذلك المصرفيين العاملين في التجارة الدولية[2].

وبالتالي فان التحصيل المستندي عبارة عن تلقي البنك لأمر من البائع لتحصيل الثمن المتوجب على المشتري من بلد آخر مقابل استلامه للسندات المطلوبة أي أن البنوك تلعب دور الوكيل بين البائع والمشتري بتحويل المستندات مقابل دفع أو القبول بالدفع.

المطلب الثالث: المقارنة بين الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي

يعتبر كل من الاعتماد المستندي تقنيتين من تقنيات الدفع في تمويل التجارة الخارجية باعتبارهما ضمان من البنك لكن يختلفان في بعض الأوجه:

- **من حيث التعريف:**

الاعتماد المصرفي أداة مصرفية دولية لتمويل تعاقدات ذات طبيعة تجارية بين مستورد داخلي وجهه مستفيد بالخارج وتعني الصبغة المصرفية والدولية الاعتماد المستندي خضوعه للقواعد والأعراف الدولية الموحدة السارية وقت نشأة هذه الاعتمادات اما التحصيل المستندي فهو مستندات مالية مصحوبة بمستندات تجارية، مستندات تجارية غير مصحوبة بمستندات مالية.

- **من حيث الأطراف:**

بالنسبة للاعتماد المستندي يتكون من العميل الأمر أو طالب فتح الحساب البنك الفاتح، المصدر المبلغ والمستفيد من الأمر أما بالنسبة للتحصيل المستندي فيتكون من العميل الأصيل، البنك مرسل المستندات، البنك القائم بالتحصيل والمسحوب عليه المشتري أو المستورد.

[1] بلعة جودة، العمليات البنكية وتمويل مؤسسة، مطبوعة مقدمة لطالبة أولى ماستر تخصص اقتصاد نقدي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018-2019، ص 58.

[2] Documentary credits in practice، p18 https://www.nordea.no/Images/57-67599/documentary-credits-in-practice.pdf

- **من حيث الأنواع:**

لدى الاعتماد المستندي أربع أنواع وهم: اعتماد مستندي قابل للإلغاء، غير قابل للإلغاء، غير قابل للإلغاء معزز وغير قابل للإلغاء وغير معزز أما التحصيل المستندي فله نوعان فقط هما: مستندات مقابل الدفع ومستندات مقابل القبول[1].

- **من حيث الالتزامات:**

بالنسبة الاعتماد المستندي:

- التزامات طالب فتح الاعتماد أهما: الوفاء بقيمة الغطاء النقدي للاعتماد سواء كان كليا أو جزئيا الوفاء بقيمة العمولات والمصاريف والرسوم الخاصة بفتح اعتماد قبول وسحب مستندات الشحن التي ترد مطابقة تماما لشروط الاعتماد
- التزامات البنك فاتح الاعتماد أهمها: تنفيذ تعليمات العميل الخاصة بفتح الاعتماد بكل دقة سرعة وأمانة فحص مستندات الشحن التي ترد على قوة الاعتماد بما يحفظ حقوق عملاءه.
- الالتزام بتسليم المستندات إلى عملية الآمر بفتح الالتزام برد الغطاء إذا انتهى الاعتماد بدون استخدام، التزام البنك مبلغ معزز أو القائم بتداول المستندات أهمها: مراعاة السرعة والدقة في إبلاغ المستفيد من الاعتماد بالتنفيذ وشروط الاعتماد أن يبذل عناية معقولة في فحص المستندات
- التزامات المستفيد من الاعتمادات وأهمها: عند استلام الاعتماد من البنك المبلغ يتعين عليه مراجعة شروطه للوقوف على مدى إمكانية الالتزام بها وتنفيذها ومراجعة عميله بشأن أية إيضاحات يراها لازمة لوضع الاعتماد موضع تنفيذ.

أما بالنسبة للتحصيل المستندي:

- البنوك ملزمة فقط بالتأكد من أن مستندات الشحن المقدمة تتطابق مع ما هو مدول بأمر التحصيل ولا تنسحب مسؤوليتها إلى فحص المستندات.
- البنوك ليست مسؤولة عن تصرفات الأطراف الأخرى والتي تكون متداخلة في تنفيذ عملية التحصيل.

[1]احمد غنيم، لاعتماد المستندي تحصيل المستندي، طبعة رابعة، مؤسسة الشباب الجامعية للطباعة والنشر، لإسكندرية، ص173-174.

- البنوك ليست مسؤولة عن أخطاء نقل الرسائل.
- البنوك ليست مسؤولة عن النتائج المترتبة عن القوة القاهرة[1].

لاستخلاص طبيعة العلاقة لاعتماد المستندي بالتحصيل المستندي:

فنجد أن الاعتماد المستندي هو خطاب من البنك يتم إصداره بناءا على طلب المتقدم، ويقضي بان يقوم البنك بدفع مبلغ معين لصالح طرف ثالث [المستفيد]مقابل بعض المستندات التي تتطابق مع الشروط المتفق عليها بين البنك والعملاء.

أما التحصيل المستندي يمنح الضمان للبائع [المصدر]بالإبقاء على تحكمه في السلع [بالمستندات]حتى يتم تسليم المبلغ المستحق عنها او قبوله بموجب مسودة المهلة وفقا لتعليمات التحصيل.

ومنه نستنتج أن كلا من الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي علاقتهما متكاملة إذ أنهما أداة دفع دولية تستخدم لتسهيل المعاملات التجارية والصفقات العمومية بين المستوردين والمصدرين في مختلف أنحاء العالم[2].

[1]احمد غنيم، لاعتماد المستندي تحصيل المستندي، مرجع سابق، ص175.

[2]من اجتهاد الطالبتين اعتماد على مصادر السابقة.

المبحث الثاني: فعالية البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية

تمهيد:

تبرز أهمية البنوك التجارية في التمويل التجارة الخارجية في فتح الاعتمادات المستندية لتمويل العمليات الاستيراد والتصدير مبرزه بذلك دورها التنموي والاستثماري واعملها في تحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال عديد من الأدوات والمنتجات المصرفية.

المطلب الأول: تقنيات التمويل ومعاملات التسوية للتجارة الخارجية في الجزائر

إن المصاريف التجارية تلعب دورا هاما في تمويل التجارة الخارجية، لهذا تطورت ونوعت في أساليب ووسائل تسييرها لكي تتم من خلالها تسوية وتسهيل مختلف المعاملات التي تتم في إطار التجارة الخارجية.

1- أساليب التمويل: تعدّ أساليب التمويل عصب الاقتصاد الجزائري، حيث تُساهم في تسهيل المعاملات التجارية وتدفق الأموال بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين. وتتنوع هذه الأساليب لتشمل أدوات تقليدية وحديثة، تلبي احتياجات مختلف القطاعات والأفراد.

1-1**الاساليب التمويل التقليدية:** تستعمل لأساليب التقليدية في العمليات قصيرة الأجل (أي اقل من سنة) وفي تمويل مستحقات خزينة المؤسسات، وكذا لاقتناء أو شراء تجهيزات التمويل مختلف الخدمات وهي عبارة عن أوراق تجارية أو أمر كتابي وخطي لتسديد مبالغ معينة للمستفيد وبشروط معينة.

1-2الاساليب الحديثة: عملت المؤسسات المصرفية على تطوير لأساليب لكي تتماشى مع وسائل التكنولوجيا المتطورة والجديدة، وهي دفع الوثائق مقابل الدفع(DIP) أو الوثائق مقابل القبول (DIP) والدفع عن طريق التحويل البنكي.

2-وسائل الدفع المستندية في التجارة الخارجية: تلعب هذا النوع من المستندات دور في تسهيل المعاملات وانجاز الصفقات وهي من لأدوات لأكثر قبولا اجتماعيا، كما تعتبر الوسيط في تسهيل وعمليات التداول. وقد تكون لأداة الدفع لآجلة تمكن ملكييها من إنفاقها في الوقت الحاجة إليها مع انتظار فرص لأفضل في المستقبل، أو قد تكون عاجلة تمكن مالكيها من لاستفادة مها حاليا.

وتنقسم إلى لاعتماد المستندي وتحصيل المستندي خاصة من أنهما أكثر التقنيات استعمالا في الجزائر [1].

2-1 الاعتماد المستندي:

ركز نظام بنك الجزائر في تنظيمه للتجارة الخارجية على تقنية الاعتماد المستندي في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 في المادة69، حيث نص على إجبارية التسوية المالية للواردات عن طريق الاعتماد المستندي مع إلزامية التوطين البنكي.

وكان فرض استعمال الاعتماد المستندي ناتجة عدة لأسباب هزت لاقتصاد الوطني نذكر منها:

- النمو الكبير والسريع لفواتير الواردات من السلع والخدمات.
- استعمال التحويل الحر سهل السرقة والغش والتلاعب في قيمة والنوعية حيث تم تقديم 40الف شكوة ضد الجزائر لدى المحاكم لأجنبية بسبب التلاعب بالسجلات التجاري الخاصة بالاستيراد.
- إنشاء أكثر من 25 ألف مؤسسة تمارس نشاط لاستيراد وحسب من بين 28الف مؤسسة للتصدير ولاستيراد وهو ما جعل السوق الجزائرية الاستهلاكية بالدرجة الأولى بغض النظر عن مصدر السلع و نوعيتها [2].

2-2التحصيل المستندي:

سمح المشرع الجزائري في نص المادة 81من قانون المالية 2014لجميع المتعاملين الاقتصاديين إمكانية استعمال التحصيل المستندي كوسيلة دفع وتسوية في التجارة الخارجية في مجال الاستيراد وهذا لعدة لأهداف نذكر منها:

- تقيلي من فاتورة لاستيراد التي زاد حجمها في سنة 2008 عن 38 مليون دولار، وفي سنة 2007 حوالي 27مليون دولار وفي 2004 حوالي 18مليون دولار.
- إعطاء تسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث التساهل في التعامل مع هذه الأخيرة والسماح لها باستيراد التي تحتاجها في الإنتاج.
- تشجيع المنتوج الوطني عن طريق وضع قائمة للسلع التي يمنع لاستيرادها من الخارج.

[1]بوكونه نورة تمويل التجارة الخارجية في الجزائر مذكرة ماجستير، كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012-2011، ص 128.

[2]نميش خديجة. محاضرات في مقياس تقنيات التصدير ولاستيراد، موجهة لطلبة سنة أولى ماستر اقتصاد وتسير مؤسسة،معهد العلوم لاقتصادية والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، مركز الجامعي مغنية، 2021-2022، ص104-105.

- الحد ن ظاهرة تحايل البنوك والمؤسسات المالية بالتزام المتعاملين الاقتصاديين بالتقرب في لأجل المحدد للقيام بعملية التوطين البنكي[1].

المطلب الثاني:النتائج المحققة من طرف البنوك التجارة الخارجية لتمويل التجارة الخارجية

– مساهمه البنوك التجارية في زيادة المبادلات الخارجية خاصة بين تلك الدول والمتعاملين التي لا تتوفر الثقة بينه.

– تحديد البنوك التجارية مجموعه من الالتزامات وحقوق المتعاملين الاقتصاديين في تنفيذ مسؤوليتهم من خلال الاطلاع عليها بموجب العقد الاعتماد.

– انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مما يعزز من التجارة الخارجية.

– مساهمه الاعتماد المستندي في إضافة الشفافية على التعاملات الاقتصادية من خلال مراقبه البنوك وتتبعها لكل المستندات المقدمة من طرف المصدر.

– تقليل من المخاطر والتغيرات القانونية تقلبات السياسية والاقتصادية من خلال القواعد والأحكام الدولية التي تنظم إجراءاتها.

– استخدام البنوك لوسائل الدفع والتقنيات والآليات كوسيط مالي للقيام بعمليه التمويل والحفاظ على مصالح لأطراف.

– اختبار البنوك التجارية كاداه ائتمان وذلك من خلال الحصول المصدر على ثمن البضاعة عن طريق عن طريق المستندات فور تنفيذ العقد البيع حتى ولو لم تصل بضاعة إلى المستورد.

– العمل على تطوير الاعتماد المستندي الالكتروني في ظل تجاره الإلكترونية[2].

المطلب الثالث: انعكاس نشاط البنوك على التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية:

1 –انعكاس نشاط البنوك على التجارة الخارجية:

1 – 1 دفع وتحصيل الأموال:

– تحصيل ثمن السلع المباعة في الخارج.

– دفع ثمن السلع المباعة في الخارج.

– توفير العملة الصعبة للسفر إلى الخارج.

---

[1]رقية جبار، التحصيل المستندي كوسيلة دفع في التجارة الخارجية، ص 2-3 https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/318/3/2/40442 تاريخ الاطلاع: 2023/05/26 وقت الاطلاع: 00:45.

[2]حسان ليندة، انعكاسات تطبيق الاعتماد المستندي على التجارة الخارجية، جامعة الجزائر 3،كلية العلوم لاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، إدارة العمليات التجارية 2012-2013، ص244.

- الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي المتعلقة بالعمليات التصدير واستيراد.

1 – 2المراقبة المالية:

- متابعة حركة لأموال المتعلقة بالممتلكات المباعة في الخارج.

- مراقبة حركة العملات الأجنبية داخل البلاد.

1–3تحويلات المالية:

- استقبال مداخيل رؤوس الأموال من الخارج.

-تحويلات العمال المهاجرين إلى الخارج.

1–4 تمويل الصادرات:

- تقديم القروض للاكتشاف لأسواق في الخارج.

- تقديم القروض قصيرة والمتوسطة الأجل لتمويل الصادرات.

1–5 الاستشارات:

- دراسة السوق الخارجي وتحديد الفرص المتاحة.
- تحرير العقود الخاصة بالتجارة الخارجية[1].

2-انعكاس **نشاط البنوك على التنمية لاقتصادية:** تأثير لإيجابي للبنوك التجارية في التنمية لاقتصادية من خلال تنشيط الحياة لاقتصادية ومساهمتها بالطريقة غير مباشرة في تفعيل لاقتصاد الوطني عن طريق التمويل.

-تمويل البنوك التجارية للتنمية لاقتصادية من خلال نوعين من تمويل وكل نوع متعلق بالمشروع المراد تحقيقه، فتمويل لاستغلال بالقروض قصيرة لأجل بينما التمويل لاستثمارات مؤسسة بالقروض طويلة ومتوسطة لأجل.

- تساهم البنوك التجارية بطريقه غير مباشره في عمليه التنمية الاقتصادية من خلال عنصر الاستثمار فهي تقوم بتنفيذ مختلف المشاريع الاستثمارية وذلك من خلال دراستها وتبيان الجدوى منها بمعنى آخر هل هذا المشروع سيساهم فعلا بدفع بالعجلة التنمية.

- تزايد لأهمية البنوك التجارية في مجال التنمية الاقتصادية وذلك بسبب لإشراكها في عدة دراسات لاقتصادية المالية للمتعاملين معها بتحديد لأمثل لحجم التمويل وتحديد الحجم لأمثل للأموال اللازمة المشروع بحيث لا تؤثر بالصفة خاصة على المشروع وصفة عامة على سير عجلة التنمية لاقتصادية.

[1]بلغنامي نبيلة، سحنون جمال الدين، دور البنوك التجارية الدولية في تحقيق التنمية المستدامة، العدد الثاني، مجلة البشائر الاقتصادية، مركز الجامعي تيبازة، ص50.

– البنوك التجارية لها تأثير كبير على مختلف المؤشرات الاقتصادية التي تعد من بين أهم العامل التي تساعد على خلق المناصب الشغل وتمويل التجارة الخارجية وكذلك تمويل الاستثمارات والادخار[1].

[1]قوادرية خديجة، قاضي عبد الرزاق، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية لاقتصادية، مجلة لاقتصادية. مجلد 2 العدد 1، مخبر الجماعات المحلية البليدة 3، المركز الجامعي تيبازة–الجزائر–، 2022، ص18.

الخلاصة:

لقد تطرقنا من خلال هدا الفصل إلى دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية، حيث يعتبر التمويل عنصر أساسي في النشاط الاقتصادي بصفة عامة وفي نشاط التجارة الخارجية بصفة خاصة وكما أن هده الأخيرة تعتمد على عنصرين أساسيين اللذان يعتبران من أهم الوسائل المعتمدة في العصر الحديث في مجال التجارة الخارجية التي ساعدت في إتمام الصفقات بين الدول المختلفة في ثقة تامة، إذ من دونها قد يصعب أو يستحيل إتمام الصفقات التي تبرم كل يوم في مجال التجارة الخارجية.

كما رأينا المقاربة بين كل من الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، ونوع العلاقة التي تربط بينهما كونهما كلاهما عنصران أساسيان.

تطرقنا أيضا إلى الصيغ التي تعتمدها البنوك التجارية في التمويل والتي أدت إلى خلق انعكاسات على كل من التجارة الخارجية والتنمية اقتصادية.

الفصل الثالث:

الإطار التطبيقي حول كيفية تمويل التجارة الخارجية من قبل البنوك التجارية

مقدمة:

بعد التطرق للدراسة النظرية والتي كانت تدور حول الأبعاد النظرية لتمويل التجارة الخارجية عن طريق تقنية الاعتماد المستندي، فمن خلال ذا الفصل سنحاول إسقاط أهم النقاط التي تعرضنا لها في الجانب النظري على الجانب التطبيقي، ولهذا أخدنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بمستغانم كعينة للدراسة حيث يعتبر من أهم البنوك على الساحة الوطنية والأكثر توسعا وانتشارا وذلك من خلال نشاطاته ودوره الأساسي في تمويل التجارة الخارجية.

وبما ان موضوع دراستنا تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي سنحاول من خلال هذا الفصل إلى واقع استخدام حالة الاعتماد المستندي وكيفية سير هذه العملية بالوكالة من التوطين البنكي إلى التسوية النهائية وللإتمام بموضوع هذا الفصل تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

المبحث الثاني: نتائج المقابلة الشخصية حول كيفية تمويل التجارة الخارجية من قبل البنوك التجارية.

المبحث الأول: تقديم البنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

تمهيد:

يعتبر إعادة هيكلة النظام البنكي في الجزائر من اجل تلبية متطلبات المرحلة التي تولدت عن هيكلة مؤسسات القطاع الإنتاجي، مما أدت هذه الهيكلة إلى ميلاد بنك جديد وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقرار المالي والخضوع لوصاية الوزارة المالية، كما يعتبر أداة التخطيط المالي لتحقيق أهداف الهياكل المرسومة.

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

1-تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

عرفت المنظومة الجزائرية سلسلة الإصلاحات أثمرت ميلاد بنوك كان لها دور في تفعيلية المهنة المصرفية منها بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي عرف النور بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 28-106 الصادر في 11جمادى الأول 1402 الموافق ل 11-03-1982 حيث اعتبر آنذاك وسيلة من الوسائل الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الزراعي وترقية الريف فيعرف البنك عل انه مؤسسة اقتصادية مالية وطنية لا قانونها الأساسي التجاري بمقتضى المرسوم السابق الذكر وكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته بدءا بتدعيم فروعه على مستوى التراب الوطني حيث حقق ما كان يصبوا إليه إذ بلغ عدد وكالاته سنة 1985 إلى 269وكالة منها رئيسية و31فرع أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 289وكالة و31مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف ونظرا لكثافة نشاطه ومستواه فقد صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك لطبعة 2001 في المركز الأول ي الجزائر و668 عالميا من أصل 4100بنك.

1-1الوكالة المحلية للاستغلال مستغانم 866:

هي الوكالة الرئيسية لبنك والتنمية الريفية لولاية مستغانم، حيث تشرف على الوكالات الأخرى التابعة للبنك من بينها:

- الوكالة المحلية للاستغلال سيدي لخضر 867.
- الوكالة المحلية للاستغلال عين تادلس 872.
- الوكالة المحلية للاستغلال بوقيرات 874.
- الوكالة المحلية للاستغلال ماسرى 878.

-الوكالة المحلية للاستغلال عشعاشة 879.

حيث يوجد في هذه الوكالة متعاملين الذين يتعاملون مع الزبون مباشرة "fronte office" ومتعاملين داخلين:"pack office"(مكان قيامنا بالتربص) ويوجد المديرة الوكالة وسكرتيرة خاصة، وتحتوي الوكالة على خزنتين، الخزينة الرئيسة والخزينة الموظفين.

2-مراحل تطوره:

2-1 المرحلة الممتدة من سنة 1982-1990

من خلال هذه المرحلة اهتمام البنك على تحسين موقعه ي السوق المصرفي والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكليف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

2-2 المرحلة الممتدة من سنة 1991-1990

1991: تم الانخراط في نظام SWIFI لتسهيل معالجة وتنفيذ معالجة العمليات التجارية الخارجية.

1992: تم وضع نظام sybu يساعد عل سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى ب Tèlètraitemer إلى جانب تصميم استخدام الإعلام الآلي في كل العمليات التجارية الخارجية.

1993: الانتهاء من داخل الإعلام الآلي عل جميع العمليات المصرية.

1994:بدء لعمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر BADR

1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية فيوق حقيقي.

1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوكCIB.

2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياسة وضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي.

2001: سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبته وماليته لجميع الحقوق المشكوك تحصيلها وذلك بغية مواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة.

2002: تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس.

2004: كانت مرحلة مميزة عرف البنك تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما كما عمل

مسؤول بنك الفلاحة والتنمية الريفية عل تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية GAB المرتبطة ببطاقات الدفع.

3-أهدافه:

3-1 في المجال الاقتصادي:

- توسيع وتنويع المجالات تدخل البنك الفلاحة والتنمية الريفية كمؤسسه مصرفيه.
- تحسين خلافات مع الزبائن.
- الحصول على أكبر حصة في السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحديد أقصى عدد من الربحية.
- ترقية الاتصال داخل وخارج البنك.
- رفع حجم الموارد بأقل التكاليف.

3-2 في المجال الاجتماعي:

- تحسين القرض الحسن للغايات الإنتاجية والاستهلاكية في مختلف المجالات والمساعدة على تمكين الحاصل على القرض ببدء حياته مستقلة أو تحسين مستوى دخله ومعيشته.
- إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة.
- منح قروض لتمويل السكنات الريفية.
- رفع الموارد بأفضل التكاليف.
- التسيير الدقيق والحسن للخزينة.
- تكوين وتحفيز هيئة الموظفين.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفي

شكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

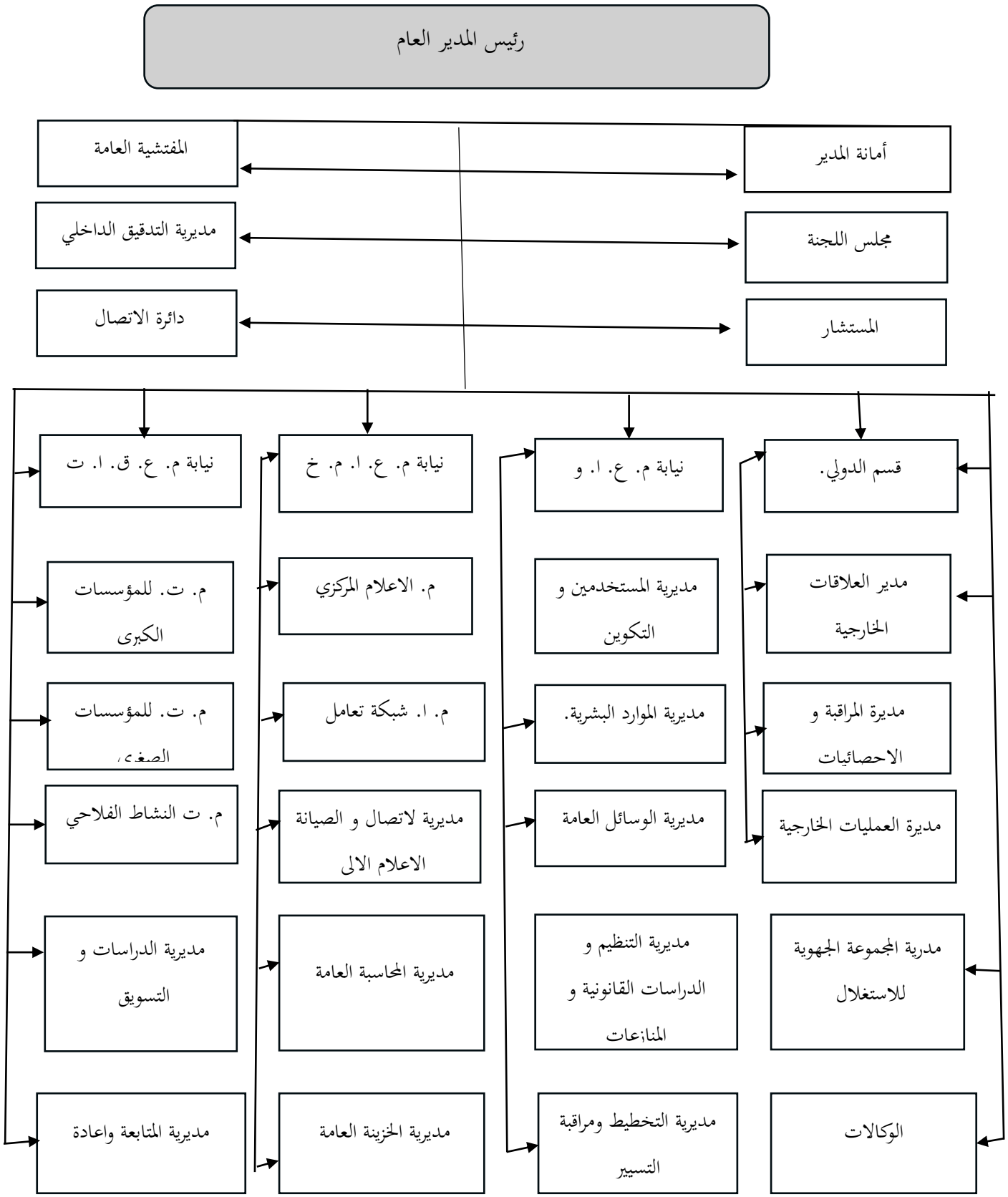

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المطلب الثالث: مهام مصالح بنك الفلاحة وهياكل التنظيمية الخاصة

1 – المديرية المركزية ومهامها:

1-1 النيابة المديرية العامة للقروض ونيابة المديرية العامة للإدارة والوسائل:

-النيابة المديرية العامة للقروض وإعادة التحصيل:

تضطلع هذه النيابة بالمهام التالية:

°تجسيد سياسة جمع الثروات وتوزيع القرض وتحصيل الديون.

°العمل الجماعي مع المؤسسات البنكية الأخرى.

°السهر على التطبيق الجيد لبرنامج التشغيل السوي

°ارسال الملاحظات المتعلقة بنشاط المجموعة لاسيما التقرير السنوي لهذه النشاطات الرئيس المدير العام.

°السهر على الأخذ بعين الاعتبار فعالية الحاجة والشكاوى المعبرة من قبل الزبائن في الموارد المالية.

-نيابة الإدارة العامة والوسائل:

وتتكلف ب:

°تحقيق تسيير تقدير بمراقبة التسيير، تسيير العمال وتقويم الموارد البشرية، التنظيم والدراسات القانونية والمنازعات.

°تحقيق تسيير نوعي بالمساهمة مع باقي هيئات البنك.

1-2 نيابة الإعلام الآلي والمحاسبة ونيابة العلاقات الدولية:

-نيابة الإعلام الآلي والمحاسبة:

وتتكلف بما يلي:

°وضع مخطط عملي للإعلام الآلي والبنكي.

°متابعة المحاسبة العامة للبنك.

°إعداد وضع الطرق العلمية للمحاسبة والخزينة.

°معاينة المديريات وكذا الوكالات من حيث قياما بالمهام الخاصة بها وهذا باحترام الأنظمة المعمول بها.

-نيابة العلاقات الدولية:

تختص ب:

°السهر على العمليات التجارية الخارجية.

°تحقيق سياسة مضبوطة في مجال القروض الخارجية والعلاقات الدولية.

°المحافظة على روابط البنك وتطويرها مع المؤسسات الدولية.

°السهر على تحقيق مردود جيد من العمليات مع الخارج.

°المساهمة في عمليات التكوين مع مديرية إعادة تقويم الموارد البشرية.

2-المديريات العامة ومهامها:

2-1 المديريات الرئيسية التابعة لنيابة القروض ونيابة الإدارة والوسائل:

2-1-1 التابعة لنيابة القروض RCRIDGA

-مديرية التمويل المؤسسات الكبرى DEGE:

تقوم بتمويل المؤسسات الكبرى العامة والخاصة الوطنية منها والدولية مع تنشيط القطاع التجاري والصناعي.

-مديرية التمويل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة DFPME:

وهي الأخرى تقوم بتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تنشط في القطاعين التجاري الصناعي.

-مديرية تمويل النشاطات الفلاحية DFAA:

وقد أوكلت لها مهمة تمويل النشاط الفلاحي من خلال دراسة كل الملفات المتعلقة بالقروض الفلاحية.

-مديرية الدراسات والتسويق والموارد DEMP:

تقوم بدراسة التسويق وكذا الموارد من خلال:

°تعيين وتحليل النشاطات المؤدية إلى إعادة هيكلة سياسة البنك في ميدان التمويل.

°وضع بنك المعلومات فيما يخص التسويق والموارد ومتابعة الأعمال.

-مديرية المتابعة وإعادة التحصيل DSR:

°ضمان احترام الشروط الناجمة من خلال رخص التمويل مع مراقبة كل الوثائق.

°التدخل وإعلام المسؤولين في الرتب عند اكتشاف التعاون أو المخالفة.

°ضمان متابعة الديون الغير مدفوعة.

2-1-2 التابعة النيابية الإدارة والوسائل:

-مديرية المستخدمين DP

°المساهمة في تنمية مهارات المستخدمين ووضع وسائل التسيير العصرية لهم.

°التأكد من توفير العدد المناسب للمستخدمين في قطاعات البنك ووضع خطة البحث.

°التحقق من وضع نظام عصري في حسابات الأجور.

-مديرية الوسائل العامة DMG:

°ضمان تسيير المراسلات المركزية للبنك.

°ضمان وقاية وصيانة كل المنقولات والعقارات المملوكة للبنك.

°تحرير بطاقة تقنية من مخططات تهيئة منشآت البنك.

-مديرية التنظيم والدراسات القانونية والمنازعات DRFJC:

يلجا إليها في حالة عدم قدرة المدين على تسديد ديونه أمام الدائن أو إهماله تحت ظرف من الظروف أو رفضه إراديا في هذه الحالة يجد البنك نفسه مضطرا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لاستعادة مستحقاته المالية والتي تهدف إلى دفع المدين على الوفاء بالالتزامات التعاقدية حيث نجد أن الدائن يقوم بالإجراءات الودية تكون له بمثابة تبرير في حالة اللجوء للعدالة.

-مديرية تقدير ومراقبة التسيير DPCG:

تقوم بالمهام التالية:

°وضع التقنيات العصرية للتقدير والمراقبة وتحليل التسيير وجمع المعلومات الخاصة بالتقدير.

°وضع تقرير عمل سنوي للقطاع وكذا التقرير السنوي لتسيير البنك.

°وضع الميزانية التقديرية والعمل على تحقيقها.

2-2 النيابات الرئيسية لنيابة الإعلام الآلي والنيابة العامة للعلاقات الدولية:

2-2-1 التابعة لنيابة الإعلام الآلي للمحاسبة والخزينة:

-مديرية الإعلام المركزي DIC:

تقوم بما يلي:

°وضع مخطط عملي للإعلام الآلي البنكي.

°متابعة الأرشيف والمعلومات الالكترونية.

°وضع البرامج العملية وتكوين المختصين في الإعلام الآلي بمشاركة مديرية التكوين.

°دراسة القضايا المختصة بالإعلام الآلي المطروحة من قبل الوكالات.

-مديرية الإعلام الآلي وشبكة الاستغلال DIRE:

وتقوم بالمهام التالية:

°وضع كل الحوافز الأمنية في الإعلام الآلي والشبكات.

°العمل على وضع شبكات الاستغلال للإعلام الآلي في الميدان البنكي.

-مديرية الاتصال والمساعدة في الإعلام الآلي DTMI:

مكلفة بالمهام التالية:

°دراسة كل برنامج المديرية العامة فيما يخص الاتصال.

°وضع برنامج خاص بالاتصال.

-مديرية المحاسبة العامة DGG.

تقوم بما يلي:

°مراقبة كل الحسابات البنكية.

°تقديم المعلومات لمديرية الضرائب.

°وضع برنامج للإجراءات العملية في المحاسبة وميدان التكوين.

-مديرية الخزينة DT.

تقوم بما يلي:

°مراقبة الحسابات المفتوحة بالعمل الصعبة.

°وضع الإجراءات لعملية التمويل.

°مراقبة الحسابات البنكية المفتوحة.

2-2-2 نيابة العلاقات الدولية

-مديرية العمليات التقنية مع الخارج DOTE:

تقوم ب:

°استعمال الوثائق الفرضية.

°اقتراح العملة الصعبة للتبادل.

-مديرية العلاقات الدولية مع الخارج :DRI

تقوم ب:

°مساعدة الزبائن بتحقيق الدفع الخارجي

°تحليل وضعية البنوك الخارجية وإعلام المديرية العامة قصد الحرس على علاقات البنك بالمرابين.

مديرية المراقبة والإحصائيات DCS:

تقوم ب:

°وضع التقنيات المراقبة مع الخارج.

°التدخل في حالة وجود خلل يؤدي إلى خسائر للبنك والعمل على تصحيحها.

°التأكد من زحمة الوثائق[1].

الشكل رقم) (3–2): مديرية المركزية ونيابات المديرية العامة

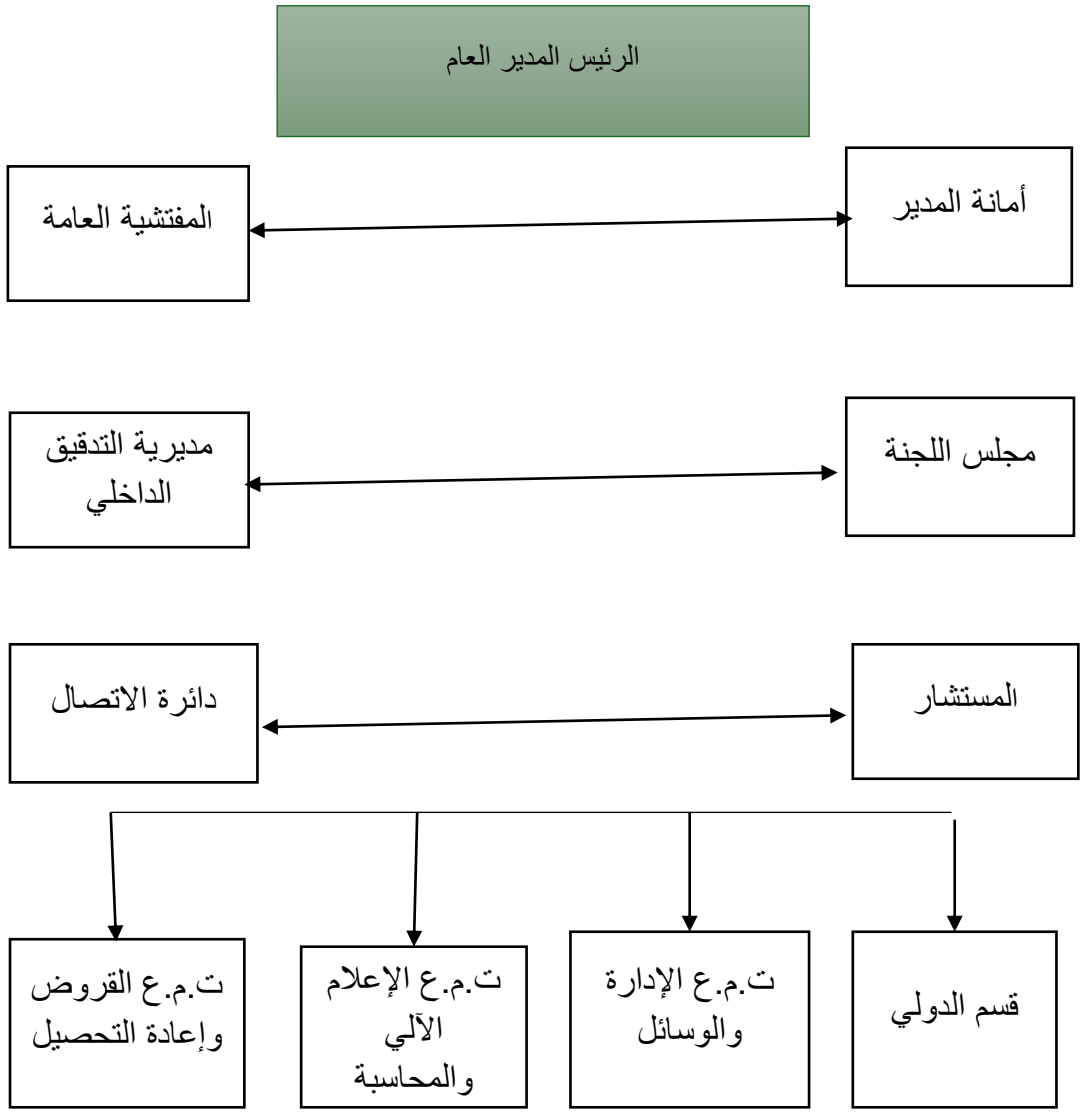

[1]معلومات مقدمة من طرف وكالة التربص بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل رقم (3-3): المديريات التابعة للنيابة العامة للإعلام الآلي والمحاسبة

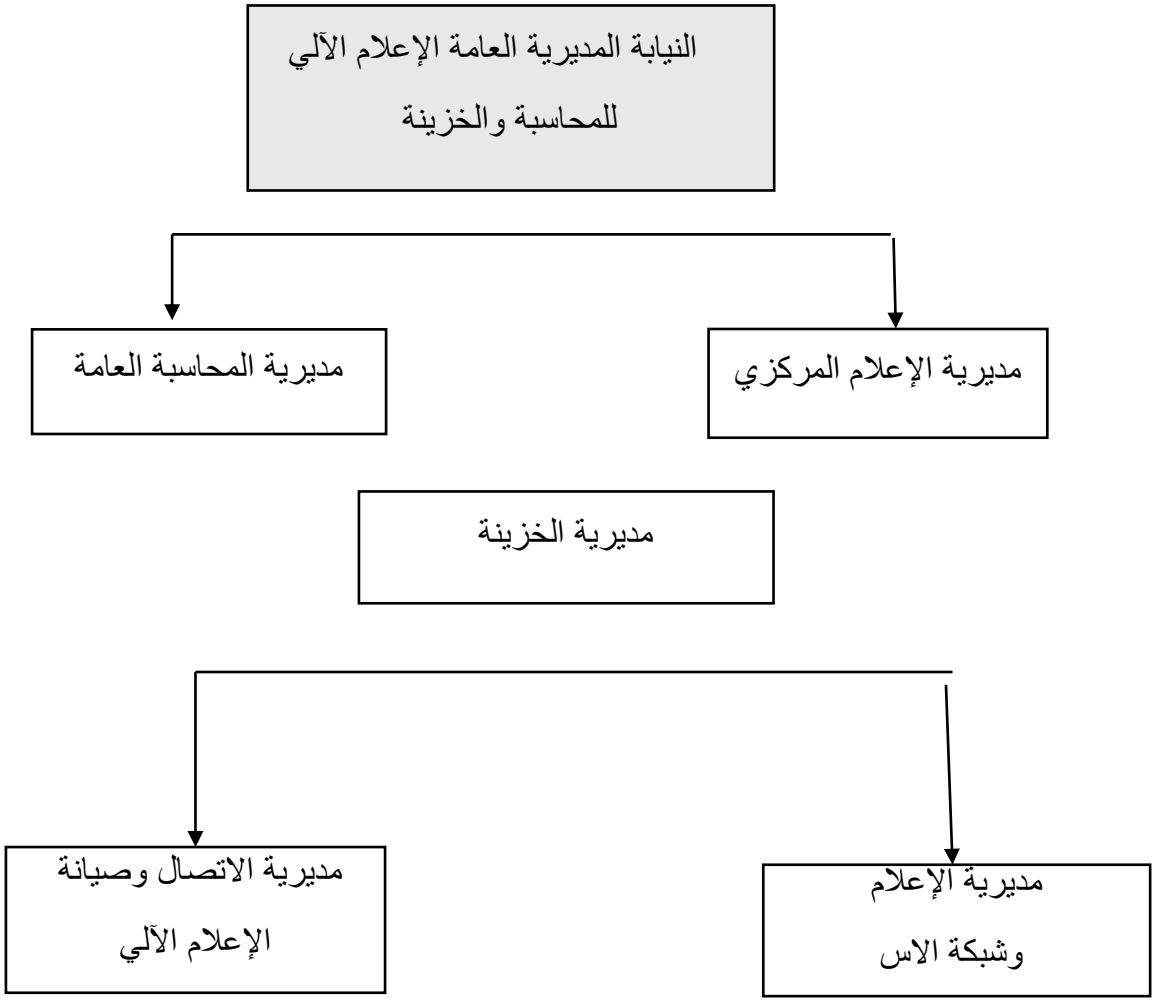

الشكل رقم(3-4) المديريات الرئيسية للنيابة العامة للإدارة والوسائل

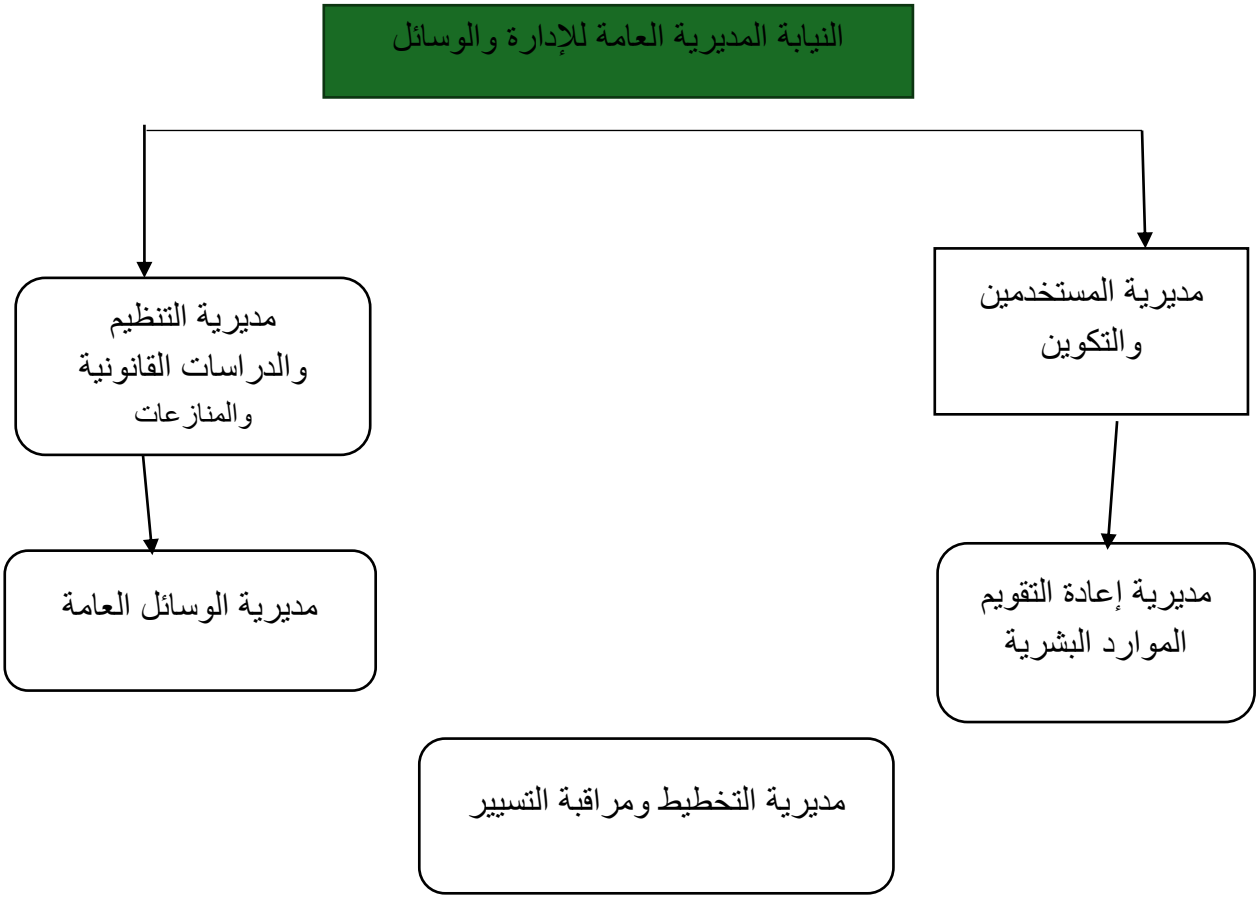

المبحث الثاني: نتائج المقابلة الشخصية حول كيفية تمويل التجارة الخارجية من قبل البنوك التجارية

تمهيد:

إن لاعتماد المستندي اداة هامة في تمويل التجارة الخارجية حيث يوفر ضمانات لكل من المورد والمستورد. ولفهم أكثر لكيفية عمل هذه التقنية المستندية تقدم هذه الدراسة تحليلا مفصلا لعملية الاعتماد بما في ذلك الوثائق مطلوبة والأطراف المتداخلة ومخاطر المحتملة.

المطلب الأول: الإجراءات ولأدوات المستخدمة في الدراسة

- **المقابلة:**

تعد المقابلة من أكثر وسائل شيوعا وفعالية لجمع البيانات الميدانية، فهي تقنية مباشرة تستخدم لمساءلة الأفراد سواء بشكل فردي أو جماعي، تسمح بجمع معلومات شاملة وفهم عميق للشخصيات المبحوث عليها.

ولقد اعتمادنا المقابلة كوسيلة لتعرف أكثر على بحثنا وحصول على البيانات وذلك من خلال مقابلة مع مؤطرة مسؤولة على تربصنا.

- **الملاحظة:**

كذلك استعملنا الملاحظة في دراستنا وذلك لما لها دور مكمل للأدوات الدراسة مثل المقابلة في جمع المعلومات.

وجهت هذه المقابلة إلى المسؤولة على قسم التجارة الخارجية والتي كانت بدورها مسؤولة عن تأطيرنا في البنك، وهذا نظرا للأهمية التي تحويها المقابلة في حصول على المعلومات التي نحتجها في هذا المجال ولقد كانت للإجابة عن هذه المقابلة كما يلي:

س1– ما هي أنواع القروض التي تستخدمها البنوك التجارية لتمويل التجارة الخارجية؟

ج 1 – هناك ثلاث أنواع هي ما يلي:

- الاعتماد المستندي crédit documentaire
- التسليم المستندي أو تحصيل المستندي " La remise ou l’encaissementdocumentaire»
- التحويل الحر "libre Transfert"

س2 – ما هو القرض أكثر استعمالا؟

ج 2 – أكثر استعمالا هو الاعتماد المستندي.

س 3 – لماذا هو أكثر استعمالا؟

ج 3 – لأنه يعتبر لأداة لائتمان بين المصدر والمستورد.

س 4 – ما هي الوثائق التي يحضرها المتعامل مع البنك لفتح لاعتماد؟

ج 4 – الوثائق هي ما يلي:

-سجل تجاري.

-رقم التعريف الضريبي le nif.

-رقم التعريف لإحصائيle Nis

– أما بالنسبة لصياد أو الفلاح فعليه إحضار سجل حرفي في مجاله.

س 5 – من هو المسؤول عن فاتورة التشكيلية؟

ج 5 – المسؤول عن الفاتورة الشكلية هو البائع.

س 6 – على ماذا تحتوي الفاتورة التشكيلةla facture pro-forma؟

ج 6 – اسم المستورد، اسم المصدر، اسم المنتوج، كمية، المبلغ، رقم الحساب المصدر**le RIB**.

س 7 – ما هي لمنتجات التي يمكن لاستيرادها أو تصديرها للخارج؟

ج 7 – منتجات خاصة بالفلاحة والصيد البحري مثل الحيوانات شبك الصيد النواد ومعدات الخاصة بالفلاحة.

س 8 – هل يمكن استيراد أو تصدير منتجات لأخرى؟

ج 8 – نعم مثل قطع آلات ماكينات .... الخ.

س9 – هل يمكن للبنك أن يعوض في حالة حدوث خلل في عملية الاعتماد المستندي؟

ج 9 – نعم في لإطار القانوني.

س 10 – هل المصدر يستلم أمواله قبل أو بعد وصول السلعة إلى المستورد؟

ج 10 – يستلم أمواله عند وصول السلعة إلى المستورد.

س 11 – عند تحويل لأموال تكون بعملة المصدر أو عملة المستورد؟

ج 11 – يكون بالعملة المصدر العملة الصعبة.

س 12 – هل بنك فلاحة لولاية مستغانم له علاقة مباشرة مع بنك المصدر المستورد في الخارج؟

ج 12 – لا بل بين بنك ولاية الجزائر العاصمة وبنك الخارج.

س 13– من هي الأطراف المشاركة في لاعتماد؟

ج 13 – المستورد، مصدر، بنك المستورد، بنك المصدر.

س 14 – ما هي المراحل التي يقوم عليها الاعتماد المستندي؟

ج 14 – المراحل هي كالتالي:

- مرحلة التوطين.
- مرحلة فتح القرض.
- مرحلة المتابعة وتسيير القرض.
- مرحلة تسليم الوثائق من أجل استلام السلع.

س 15 – ما هي مخاطر الاعتماد المستندي؟

ج 15 – المخاطر هي كما يلي:

- عدم دفع المستورد حق البضاعة بعد استلامها.
- حدوث أخطاء في المستندات والوثائق.
- عدم تطابق البضاعة مع المعايير المتفقة عليها.[1]

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة المقابلة الشخصية

- **بالنسبة إلى السؤال 1:**

تستخدم البنوك التجارية ثلاث أنواع رئيسيه من القروض في تمويل التجارة الخارجية وهي اعتماد المستندي يلجا إليه المصدر مصدر أو مستورد في حاله تعامله من طرف مع الطرف الآخر الأول مرة أو عدم وجود ثقة بين المتعاملين التحصين المستندي عندما تكون العلاقة التجارية منتظمة بين المصدر والمستورد يستطيع هذا المتعاملين اللجوء إلى تقنيه بسيطة أو أكثر مرونة واقل تكلفه من اجل تسويه صفقاتهم تجارية. التحويل الحر يلجا إليه في حاله وجود ثقة بين المتعاملين أو قد تم التعامل مع بعضهم من قبل.

- **بالنسبة لسؤال 2:**

يعتبر الاعتماد المستند من القروض الأكثر واستعمالا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك لأنه يوفى المزيد من الأمان بين المستورد والمصدر.

[1] مقابلة مع رئيسة قسم التجارة الخارجية السيدة **"بطاهر زاهيرة"**.

- **بالنسبة لسؤال 3:**

هو الأكثر استعمالا من خلال ضمان المستورد على الحصول على بضاعته المتفق عليها وللمصدر من خلال دفع ثمن البضاعة.

- **بالنسبة إلى السؤال 4:**

هذه الوثائق لأساسية التي يطلبها البنك لفتح لاعتماد بحيث يكون فاتح لاعتماد له معاملات مع البنك أي له حساب في البنك، فيما يخص رقم التعريف الضريبي من مصلحة الضرائب ورقم تعرف لإحصائي يتم لإحضاره من مديرية الديوان الوطني لإحصائيات ONS.

- **بالنسبة السؤال 5:**

هي وثيقة يتم لإصدارها من قبل البائع للمستورد توضح كل التفاصيل البضائع التي سيتم شحنها.

- **بالنسبة السؤال 6:**

هذه لأهم المعلومات التي تحملها الفاتورة التشكيلة اسم المستورد وهو الشخص الذي يطلب السلعة من الخارج اسم المصدر وهو صاحب السلعة التي سيبيعها للمستورد، اسم منتوج أو نوع المنتوج، المبلغ المتفق عليه ورقم حساب المصدر.

- **بالنسبة للسؤال 7:**

هذه بعض لأمثلة فيما يخص المنتجات التي يمكن استيرادها من خارج بالنسبة للبنك الفلاحة والتنمية الريفية بحيث كل بنك يسترد ما يختص بيه وطبعا تكون هذه منتجات غير ممنوعة من استيراد.

- **بالنسبة للسؤال 8:**

يمكن للبنك الفلاحة لاستيراد منتجات أو بضائع غير المعتاد عليها ولكن ليست كثير معظمها مساهمة في لإنتاج مثل تم لاستيراد من ايطاليا مكينة لخلط الحليب خاصة بالمؤسسة (Orolait).

- **بالنسبة للسؤال 9:**

يمكن آن يعوض البنك في حالة عدم لاستلام المستورد على البضاعة أو المصدر على لأمواله.

وكمثال نقدمه حيث كان في البنك الفلاحة والتنمية الريفية:

قام أحد المصدرين الجزائريين بتصدير لأحصنة إلى خارج (فرنسا) فحدث خلل في البنك الخارج (بنك المستورد) بحيث قام المستورد بالاستلام لأحصنة دون دفع ثمنها فقام المصدر برفع قضية على بنك الفلاحة فقام البنك بتعويضه ودفع التعويض مطالب به.

- **بالنسبة للسؤال 10:**

يستلم المورد لأمواله بعد وصول السلعة إلى المستورد ويقوم بفحصها ومعاينتها وهل هي نفس البضاعة وهل هي تناسب المعايير المتفق عليه بعد ذلك يقوم المستورد بتوقيع على وثيقة رفع المحفوظات بحيث يأمر البنك بدفع ثمن البضاعة بعد تحويلها إلى حسابه.

- **بالنسبة للسؤال 11:**

يقوم المستورد بتحويل ثمن البضاعة إلى البنك الفلاحة بدينار ويقوم بنك الفلاحة بتحويل المبلغ إلى البنك الأم المتواجد بالجزائر العاصمة والذين هو بدوريه يقوم بتحويلها إلى حساب المصدر بالعملة الصعبة.

- **بالنسبة للسؤال 12:**

يعتبر بنك المركزي لجزائر العاصمة الوسيط بين بنك المصدر وبنك المستورد حيث يقوم بنك المركزي للعاصمة مراقبة ومعاينة كل للإجراءات عملية التصدير ولاستيراد في بنك ولاية مستغانم، في حالة أي تقصيرات وعدم حسن تسيير قسم التجارة الخارجية يقوم بسحب حق في ممارستها وغلق الجهاز.

- **بالنسبة للسؤال 13:**

المستورد: هو الذي يطلب فتح الاعتماد، ويكون الاعتماد بشكل عقد بينه وبين البنك فاتح الاعتماد.

مصدر: وهو الذي يقوم بتنفيذ شروط الاعتماد في مدة صلاحيته.

بنك الفاتح لاعتماد: وهو البنك الذي يتقدم إليه المستورد قصد فتح لاعتماد وقيام بالعملية الاستيراد

بنك المصدر: هو من يتلقى المستندات من المستفيد (المصدر) عادة في خطاب الاعتماد المستندي ويقوم بتدقيقها وماذا مطابقتها مع الشروط المتفقه عليها في العقد.

- بالنسبة للسؤال 14:

- مرحلة التوطين DOMICILIATION:

هو لأمر مسبق قبل مباشرة في عملية تميل العقد التجاري حيث يعتبر التوطين عملية إجبارية في التجارة الخارجية تستوجب القيام بعدة إجراءات محددة من طرف البنك المركزي وبعبارة أخرى يتم فتح ملف التوطين بحضور المستورد الموطن لدى بنكه مرفق بعقد تجاري أو كل الوثائق التي تحل محله والتي تكون في شكل فاتورة

نهائيةDéfinitive أو فاتورة شكلية PROFORMA حيث أن هذه الفاتورة تكون مرفقة بطلب التوطين(مستند مقدم من طرف البنك) حيث يجب أن يتضمن مجموعة من المعلومات المتمثلة في:

اسم المستورد، النشاط الممارس، رقم الحساب الوكالة الفاتحة للقرض المستند. طبيعة البضاعة. الكمية، رقم التعريفة الجمركية سعر الوحدة، مصدر هذه البضاعة المبلغ بالعملة الصعبة، طريقةالتسديد وصلاحية الفاتورة(حسب ما هو مبين في ملحق رقم 01).

- **مرحلة فتح القرض المستندL'OUVERTURE DU CREDITDOC**

الاستلام طلب فتح القرض على مستوى الوكالة.

يتم فتح القرض المستند على مستوى الوكالة:

تتم عملية فتح القرض المستند بناءا على طلب محدد من طرف العميل وبالتالي طلب الفتح يحمل المعلومات التالية:

قسم الوكالة الذكية قسم المستورة نوع القرض المطلوب فتحه، قيمة القرض، اسم البنك المراسل في الخارج قسم المصدر مدة صلاحية القرض، نوع الدفع والوثائق الواجب الحصول عليها، رقم الفاتورة لعين ميناء الارسال وميناء الوصول توقيع المستورة على الطلب.

–مرحلة متابعة وتسيير القرض: بعد فتح القرض المستند من طرف المستورد لدى بنكه لصالح المصدر فإن الوكالة تقوم بإرسال خطاب فتح القرض إلى بنك المصدر بموجبه يتأكد البنك المشعر أن البيانات الواردة في الطلب صحيحة تقوم بإرسال الوثيقة من اجل تبيان موافقها.

– مرحلة تنفيذ الاعتماد:

تعتبر مرحلة تنفيذ الاعتماد المستندي آخر مرحلة في سر العملية والتي نمط سيدها محدد حسب شروط المتفق عليها، بعض التأكد المصدر من صحة ومطابقة الوثائق بإرسال البضاعة إلى المستورد.

وتبدأ عمليه تدفق المالي بحيث يقوم البنك المصدر بخصم الحساب بنك المستورد وفي نفس الوقت يقوم بدوره بخصم مبلغ من حساب العميل، كما يقوم العميل بتسديد المبلغ القرض والعملات المرتبطة باعتماد المفتوح إلى بنكيه وينتظر الرد من مصدر عن طريق بنكه لتوضيح رأيه حول القرض ومن ثم يكون اعتماد قد تم انجازه.

– عدم دفع المستورد حق البضاعة بعد استلامها: يعتبر هذا من أكثر الأخطار شيوعا المرتبطة بالاعتماد المستندي حيث يستلم المستورد البضاعة دون دفع ثمنه، مما يؤدي إلى خسائر مالية للبائع.

–حدوث أخطاء في المستندات والوثائق: تؤدي الأخطاء في المستندات والوثائق المطلوبة لفتح الاعتماد المستندي إلى تأخير إصداره أو فضة.

–عدم تطابق البضاعة مع المعايير المتفقة عليها: تؤدي هذه الأخيرة إلى نزاعات بين البائع والمشتري.

من خلال الأجوبة المتحصل عليها من المقابلة تمكنا من الوصول إلى النتيجة التالية:

يعد البنك مؤسسة مالية الذي يقوم بتقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية للأفراد والشركات بهدف تنمية اقتصاد الدولة.

تلعب البنوك التجارية دورا هاما في تمويل التجارة الخارجية من خلال:

- توفير السيولة حيث تقدم البنوك للشركات الأموال اللازمة من لأجل تمويل لاحتياجاتها من التجارة الخارجية.
- تساهم البنوك على تقليل مخاطر التجارة الخارجية مثل مخاطر سعر الصرف ومخاطر لائتمان ومخاطر النقل.
- تقدم البنوك خدمات تسهيلات على المستوردين والمصدرين عمليات التجارة الخارجية من بينها الاعتمادات المستندية.
- اختلاف المنتجات والخدمات لتمويل التجارة الخارجية من بنك إلى لأخر.
- يقدم البنك خدمات لاستشارية ليكون مورد والمصدر بدراية بالمخاطر المرتبطة بالتمويل التجارة الخارجية واتخاذ الخطوات اللازمة، وتحديد نوع لاعتماد الذي يلائمه و كريقة التسوية.
- يقوم البنك من حماية نشاط الاستيراد وتصدير من متحايلين عن طريق لاعتمادات المستندية.
- لاعتبار لاعتماد المستندي الوسيلة لأنجح وأفضل في تمويل التجارة الخارجية.

من خلال إسقاط المفاهيم النظرية على الجانب التطبيقي نجد أن:

– البنوك التجارية تلعب دورا هاما في التجارة الخارجية فهي الدعامة والركيزة الأساسية أثناء القيام بالنشاطات، المتعلقة بهذا المجال الآن هذه الوسيلة التي يلجأ إليها المتعامل لاقتصادي. من خلال توفير التمويل اللازم وتقديم حلول تمويلية مختلفة تناسب لاحتياجات العملاء من حيث نوع التمويل ومدته.

من خلال المقابلة التي تم إجراؤها والمعلومات والبيانات المتحصل عليها، قمنا بترتيب المعطيات ومعالجتها لنخرج في لأخير بنتيجة مفادها أن:

لاعتماد المستندي تقنية بنكية تصدر من البنك فاتح لاعتماد بناءا على طلب من عميله المستورد لفائدة المصدر في البلد لأخر. والوسيلة أكثر استعمالا في التجارة لخارجية نظرا الاهتمام العديد من الدول بهده التقنية الحديثة في المعاملات الجارية نحو الخارج.

المطلب الثالث: مثال يوضح متابعة سير عملية لاستيراد بضاعة عن طريق الاعتماد المستندي

حسب بعض المعلومات المقدمة:

كما وسبق ذكره أن المستورد يتفق مع المصدر على سلعه المستورد بحيث يرسل المصدر فاتورة شكليه إلى المستورد قصد فتح الاعتماد بعد تقدمه إلى وكالة البدر مستغانم-866-:

الشكل رقم 03: بطاقة تقنية تضم بعض المعلومات الخاصة بالاعتماد المستندي)

مستورد(x)	المصدر (y)
البضاعة: آلة خلط الحليب	
المبلغ لإجمالي: €39.900.00	
رقم الفاتورة التشكيلة:/	
بنك فاتح الاعتماد: بنك الفلاحة والتنمية الريفية مستغانم-866-	
بنك المبلغ ومؤكد:/ايطاليا	
شروط الدفع: اعتماد مستندي مؤكد غير قابل للإلغاء	
شروط التسليم «FOB»: ميناء إيطاليا	
مكان التسليم: ميناء مستغانم-الجزائر-	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على المعلومات المقدمة من البنك الفلاحة.

1- عملية فتح لاعتماد:

يتقدم المستورد نحو الوكالة البنك مستغانم-866-مصحوب بفاتورة شكليه قصد استيراد إله خلط الحليب بحيث تتمثل هذه الفاتورة في:

2 – الفاتورة الشكلية:

نوع السلعة: آلة خلط الحليب

سعر السلعة: €39.900.00

رقم الحساب:/

يرفق المستورد الفاتورة الشكلية بوثيقة فتح الاعتماد حيث تعتبر قراءة مفصلة للفاتورة الشكلية يقدم منها ثلاث نسخ:

- نسخة تقدم للمستورد (معني بالأمر).

- نسخه وجه لمديرية العملية التجارية الخارجية على مستوى المديرية المركزية للبنك.

-نسخة تحتفظ بها الوكالة.

تحتوي هذه الوثيقة على:

3 – اسم الوكالة البنكية: وكالة بدر مستغانم

اسم المستورد: x

نوع القرض المطلوب فتحه: لاعتماد مستندي مؤكد غير قابل للإلغاء

اسم البنك المرسل:/ايطاليا

اسم المصدر: y

نوع الدفع: دفع الفوري

رقم الفاتورة:/

تعيين ميناء لإرسال:/ايطاليا

ميناء الوصول: ميناء مستغانم-الجزائر-

توقيع المستورد على الطلب.

بعد دراسة الملف يقوم البنك بالفتح توطين.

4 – عملية التوطين:

بعد تقديم هذه المعلومات والوثائق من طرف العميل وبعد الموافقة عليها يقوم البنك بعمليه التوطين بتقديم وثيقة خاصة به ملحق رقم واحد (ملحق رقم 1) وتحتوي على:

نوع السلعة: آلة خلط الحليب

ترقيم الجمركي:/

اسم المصدر: y

البلد: ايطاليا

سعر السلعة: €39.900.00

مدة الصلاحية: 90يوم

بالإضافة إلى هذه الوثيقة يقوم المستورد بتوقيع على ووثيقة التزام مصاحبه لهذا التوطين (ملحق رقم 2):

اسم المستورد: x

النشاط الحرفي: تجارة

العنوان: مصنع الحليب. Orolait مستغانم

Le nife : /

Le Nis : /

توقيع الطلب من طرف المكلف بقسم، superviseur، ومديرة المصلحة.

5- مرحلة تنفيذ لاعتماد:

بعد التأكد من تطابق المعلومات مع تلك الواردة في الفاتورة الشكلية وشروط البيع المستعملة تقوم بالإرسال مديرية العمليات التجارة الخارجية على مستوى مديرية المركزية للبنك المركزي.

التي هي بدورها تقوم بالمراقبة ودراسة الملف وإرساله إلى البنك المبلغ عن طريق شبكه Swift ويضم المعلومات التالية

تاريخ فتح الاعتماد:/2023

بلد: الجزائر

البنك: بنك الجزائر للفلاحة والتنمية الريفية

عنوان المورد:/ايطاليا

عنوان المستورد: مصنع الحليب Orolait مستغانم-الجزائر-

سعر السلعة: €39.900.00

البضاعة: آلة صنع الحليب

والوثائق الخاصة التي يحتاجها المستورد من اجل الحصول على البضاعة:

وثيقة النقل

الفاتورة التجارية (فاتورة النهائية)

شهادة الأصلية: أصل السلعة (ايطاليا)

شهادة المطابقة (أن هذه السلعة مطابقة لما اتفق عليه وحامل لجميع المقاييس العالمية)

Liste de colisage : (تحمل كل الصفات و عمل هذه آلة).

ملاحظة: أن كل سلعة أو عملية أصدرا أو استيراد لديها وثائق خاص بها

• يقوم المورد هو الأخير بالتقدم إلى بنكه وفتح عمليه الاعتماد المستندي لتصدير الآلة إلى الخارج الجزائر وتقديم جميع الوثائق والمستندات الخاصة بهذه العملية حيث يقوم البنك الخارج بإرسال هذه المستندات عن طريق BHN.

6- مرحلة التسوية الاعتماد المستندي:

يقوم بنك الفلاحة لوكالة مستغانم بتسليم الوثائق يتوجه إلى الميناء من اجل استلام سلعته بعض توقيعه على وثيقة رفع التحفظات (ملحق رقم03) والسماح بالدفع للمورد بعد تحويل المبلغ من حساب المستورد (بالدينار) حوالي 725.000.000دينار إلى حساب مديرية المركزية للبنك المركزي مع إرسال وثيقة موافقة لدفع للمورد والذي هو بدوره يقوم بتحويل المبلغ من الدينار إلى العملة الصعبة € وذلك حسب سعر الصرف لذلك للأسبوع (سعر الصرف ليس ثابت وقابل لتغيير).

وأيضا يقوم البنك بخصم تكاليف الالتزام حسب سعر فتح اعتماد حوالي **0.25**٪.

إن وكالة تقوم بتتبع جميع العملية من بدايتها مع تحمل كل لمسؤولياتها اتجاه مختلف لأطراف حتى تتمكن من مماريتها بطريقة فعالة وإتباع الإجراءات يكون ملف الاعتماد المستندي قد صفي دون أي مشاكل [1].

[1] من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.

الخلاصة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة مستغانم -866-رأينا أن البنك يعتمد بشكل كبير على اعتماد مساندة والتحصيل والمستندي في إتمامه للصفقات في مجال التجارة الخارجية، وذلك بناء على الضمان والثقة التي يوفرها البنك، كما برزت أهمية الاعتماد المستندي كوسيلة لتمويل التجارة خارجية وزيادة نجاحها وفعاليتها إلى درجة الرقي والتطور، ووسيلة لضمان حقوق المتعاملين بها، كما تطرقنا أيضا في هذه الدراسة إلى لأهم النتائج تمويل البنك للتجارة الخارجية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن دراستنا المتفقة والمتعلقة بالموضوع دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية انتهت بنا إلى الإحاطة بالدور الرئيسي الذي تلعبه وسائل التمويل هذه لأخيرة في رسم وتفعيل الأدوات الأساسية لنجاح وتطوير السياسة التجارية.

تعد التجارة الخارجية المحرك لأساسي لتنمية لاقتصادية ومن أهم القطاعات التي ركزت عليا الجزائر حيث عملت جاهدتا على النهوض بها بالإتباع سياسة السوق المفتوحة وتحرير التجارة الخارجية وهذا بالاستعمال الأفضل آليات لتمويلها وكذلك ارتباطها وتفاعلها مع مختلف القطاعات لأخرى المكونة للهيكل لاقتصادي للدولة، حيث صارت من أهم المؤشرات قياس النمو لاقتصادي هذا ما جعلها محطة لاهتمام العديد من المفكرين وباحثين.

يعتبر تمويل التجارة الخارجية من أهم وظائف البنوك التجارية وهذا من خلال مجموعة من الوسائل التمويلية التي تسهل عملية التبادل التجاري الدولي بالنسبة لتصدير واستيراد، مما لأدى إلى تعظيم دور النظام المصرفي الجزائري للإدارة المعاملات مع الخارج كما أصبحت تقنيات التمويل تعتمد على نظام الدفع المباشر ما يسهل التفاهم والتعامل بين المصدريين والمستوردين، لتجاوز العقبات والصعوبات وحل المشاكل من خلال تحديد حقوق ووجبات كل طرف.

نجد أن الاعتماد المستندي أكثر شيوعا ولاستخدام على مستوى البنوك التجارية الجزائرية لكونها تقدم خدمات مصرفية حيث يكون البنك كوسيط وضامن للعملية، كل ذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع القدرة الشرائية وبالتالي زيادة الرفاهية الاجتماعية.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

البنوك التجارية مؤسسة مالية مهمتها الأساسية قبول وتقديم، خدمات مصرفية، هذه الفرضية صحيحة حيث تلعب البنوك التجارية دور محوريا في نظام المالي من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات.

تلعب البنوك التجارية دور الوساطة المالية بين المستورد والمصدر، هذه الفرضية صحيحة بحيث تقوم بتسهيل المبادلات التجارية بين لمورد والمستورد.

الفرضية الثانية:

من بين المخاطر التي تواجه البنوك التجارية في تمويل التجارة لخارجية هي حدوث خلافات بين البلدين، هذه الفرضية صحيحة، فالبنوك التجارية قد تحدث خلافات جسيمة بين متعاملين قد تكون سياسية أو لاقتصادية أو قانونية.

الفرضية الثالثة:

الاعتماد المستندي هو خطاب خطي يصدره البنك بطلب عميله من اجل دفع مبلغ معين لصالح طرف ثالث مقابل بعض المستندات، صحيحة جزئيا الاعتماد المستندي هو التزام قانوني يصدره البنك المصدر بناءا على تعليمات من عامله "طلب الاعتماد يتعهد فه البنك بدع مبلغ محدد للطرف لثالث المستفيد مقابل تقديم مستندات محددة تطابق مع شروط الاعتماد.

نتائج الدراسة:

- البنوك التجارية هي الممول الأساسي لتجارة الخارجية.
- التجارة الخارجية أحد الدعامات الأساسية في البيان الاقتصادي الوطني والدولي، في تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- إن الفرق الرئيسي بين الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي هو درجة الثقة بين المصدر والمستورد.
- الاعتماد المستندي لأداة لضمان الصفقات بكونها عامل الثقة بين مختلف الأطراف الخارجية، المفتقدة في الأدوات الأخرى.
- تتم عملية سير الاعتماد المستندي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة مستغانم-866-من خلال طلب فتح الاعتماد وعليه التوطين، وهي الإجراءات ضرورية تفرض على جميع المتعاملين.
- إن تدخل البنك كالطرف في هذه التقنية ساعد على تخفيض المخاطر الذي يمكن أن يتعرض لها المتعاملون في مجال التبادل الدولي.

الاقتراحات والتوصيات:

- العمل من التطوير النظام أكثرا تأهيلا للإدارة العمليات التجارة الخارجية.
- الاستفادة من الخبراء لأجانب ولاستعانة بهم في تقنيات مستحدثة في هذا مجال وتطبيقها في البنوك الوطنية.
- تشجيع لإنتاج المحلي الذي يساهم في التنمية وترقية الصادرات الغير النفطية، بدل من لاعتماد على المحروقات كمصدر وحيد للإيرادات.
- تحسين جودة خدمات البنوك التجارية وزيادة قدرتها على المنافسة من خلال الاستثمار في الموارد البشرية، مثل تدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم.
- العمل على تطوير وتحديث تقنية لاعتماد المستندي في البنوك الجزائرية.

قائمة المراجع

المراجع:

المراجع بالغة العربية:

الكتب:

1. فارس رشيد البياني، إدارة البنوك والبورصات لأوراق المالية، بدون طبعة، دار السواقي العلمية للنشر، عمان، 2014.
2. محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، لابتكار للنشر وتوزيع، الطبعة لأولى، عمان 2019.
3. محمد سعد السلطان، إدارة البنوك التجارية، بدون طبعة، دار الجديدة سويتر الازاريطة، الإسكندرية،2005.
4. فارس رشيد البياني، إدارة البنوك وبورصات لأوراق المالية، بدون طبعة، دار السواقي العلمية للنشر، عمان 2014.
5. فاطمة حاجي، المدخل إلى تمويل التجارة الخارجية دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 10-2017.
6. خالد احمد علي، التجارة الدولية بين الحماية والتحرير، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، لإسكندرية، 2019.
7. عبد النعم البسيوني، الاعتمادات المستندية، الطبعة لأولى، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، مصر،2014.
8. جمل يوسف عبد النبي، الاعتمادات المستندية، الطبعة لأولى، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
9. حمد غنيم، لاعتماد المستندي تحصيل المستندي، الطبعة الرابعة، مؤسسة الشباب الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.

الأطروحات ورسائل جامعية:

1. العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة لإلكترونية،مذكرة ماجستير، جامعة منتوري-قسنطينة-، 2006-2007.
2. يوسف، العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها غير تقليدية، مذكرة ماجيستر، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008-2009.

3. رقية شرون، المخاطر المالية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، مذكرة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013.

4. مصراوي منيرة، تأثير تحرير التجارة الخارجية على لاقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، الأطروحة دكتورة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، كلية علم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2016-2017.

5. ليندة، انعكاسات تطبيق الاعتماد المستندي على التجارة الخارجية الجزائرية، جامعة جزائر 3، كلية علوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، حسان 2012-2013.

6. بوسليماني صاليحة، تغطية لأخطار التمويل التجارة الخارجية عن طريق الوساطة المالية، مذكرة ماستر، كلية علوم لاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جزائر3.

7. بوكونه نورة تمويل التجارة الخارجية في الجزائر مذكرة ماجستير، كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012-2011.

مجلات:

1. بن سمية عزيزة، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، العد الثاني والعشرون، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خضير بسكرة، جوان 2011.

2. بن عمر فتحي، دور الضمانات البنكية في التجارة الخارجية، مجلة الراصد العلمي، مجلة دولية محكمة، مجلد التاسع، العدد الأول،جويلية 2022.

3. زقاي حفيظة، أهمية تمويل المستندي في تجارة الخارجية، مجلة لأبحاث القانونية وسياسية،العدد السابع، قسم الحقوق وكلية الحقوق عبد حميد بن باديس مستغانم.

4. قوادرية خديجة، قاضي عبد الرزاق، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية لاقتصادية، مجلة لاقتصادية. مجلد 2 العدد 1، مخبر الجماعات المحلية البليدة 3،المركز الجامعي تيبازة-الجزائر-.

5. بلغنامي نبيلة، سحنون جمال الدين، دور البنوك التجارية الدولية في تحقيق التنمية المستدامة، العدد الثاني، مجلة البشائر الاقتصادية، مركز الجامعي تيبازة،

مطبوعات ومحاضرات:

1. حفاف وليد، مطبوعة دروس مقياس تقنيات التمويل التجارية،موجهة لطلبة سنة أولى ماستر مالية وتجارة دولية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجاري2020-2021 ،
2. بلعة جودة، العمليات البنكية وتمويل مؤسسة، مطبوعة مقدمة لطالبة أولى ماستر تخصص اقتصاد نقدي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018-2019.
3. نميش خديجة. محاضرات في مقياس تقنيات التصدير ولاستيراد، موجهة لطلبة سنة اولى ماستر اقتصاد وتسير مؤسسة،معهد العلوم لاقتصادية والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، مركز الجامعي مغنية، 2021-2022،

مقابلات:

•مقابلة مع مسؤولة قسم التجارة الخارجية،السيدة بن طاهر زهيرة.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. MOUFFOK Nacer,Les fondements historiques, juridiques et économiques du Commerce extérieur en Algérie, Revue des Etudes sur l'Effectivité de la Norme Juridique Volume 05, n° 02/2021.
2. Export procedures, documentatio and logistic, indclusive of computerised customs clearnce procedures.
3. Financing International Trade, Ankara, Turek, October 2013 Alexander R. Malaket, CITP, Président OPUS Advisory Services International Inc. Concepts, Challenges and Global Trends.

المواقع الإلكترونية:

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/318/3/2/40442

https://www.nordea.no/Images/57-67599/documentary-credits-in-practice.pdf

الملاحق

ملحق رقم 01:

BANQUE DE L'AGRICULTURE
ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

COMPTE N°

N° IDENTIFICATION FISCALE :
.....

Objet : DOMICILIATION D'UNE IMPORTATION
DE MARCHANDISE

Messieurs ;

Nous vous prions d'ouvrir à notre nom, conformément à la réglementation en vigueur, un dossier de domiciliation pour l'importation des marchandises ci-après :

- Désignation : .....
- Tarif douanier :.....
- Exportateur :.....
- Provenance: .....
- Prix en devises (FOB -COUT&FRET) :.....
- Délai pour les expéditions :.....
- Contre valeur dinars (cours) : .....
- Modalités de règlement du prix :.....

Ci-joint, à cet effet, en un exemplaire original et deux copies

- Le contrat commercial N°.....Du.....
- La facture (définitive-pro forma) N°.....DU.....

Nous déclarons sur l'honneur que toutes les conditions légales et réglementaires liées à cette importation sont réunies.

Nous nous engageons à accomplir avec votre banque, toutes les opérations et les formalités bancaires prévues par la réglementation du commerce extérieur et des changes, requises à ce dossier.

Nous vous autorisons à débiter notre compte courant ci-dessus du montant de la commission de domiciliation et de la taxe y relative, afférent à ce dossier.

SIGNATURES ET CACHET

الملحق رقم 02:

ANNEXE 4

ENGAGEMENT

Je soussigné Monsieur :

Représentant légal de la société :

Raison Sociale :

Activité :

Adresse :

N .I.S :

M'engage au nom de la société, à destiner les produit importés figurant dans la facture proforma N° ..... établi en date de .... par .... de .....Eur// $ exclusivement au besoin de l'exploitation de l'entreprise et de ce fait, je m'interdis à revendre les produits en question en l'état.

En outre, j'atteste que les quantités importées correspondent aux capacités de production et aux moyens humains, matériels et de stockage de la société.

Fait à Mostaganem, le

Cachet et signature

الملحق رقم 03:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DECLARATION

Instruction BA N° 06-2021 DU 29/06/2021

Je soussigné MR

Gérant de la société

Raison sociale

Rib

Déclare ne pas disposer d'avoirs suffisants dans les comptes devises commerçant ouverts auprès d'autres banques, permettant l'exécution de la présente opération .

Date et signature

ملحق رقم 04:

ENGAGEMENT

Je soussigné (e) :

Représentant légal de la société :

Raison Sociale :

Activité :

Adresse :

N .I.F :

N° Compte :

Numéro du contrat ou de la facture :

Montant :

Atteste par la présente avoir pris connaissance de l'obligation de recourir, en priorité, au règlement en FOB et aux capacités nationales de transport maritime (pavillon national) pour mes importations , chaque fois qu'un tel choix est possible et m'engage à respecter strictement ces mesures.

Fait à Mostaganem, le

Cachet et signature

ملحق رقم 05:

ENGAGEMENT

Je soussigné (e) : .....

Représentant (e) légal de la société : .....

Raison sociale :.....

Activité :.....

Adresse : .....

NIF : .....

N° Compte : .....

Numéro du contrat ou de la facture : .....

Montant : .....

Dans le cadre de mes opérations de commerce extérieur je m'engage à ne pas conclure de contrat de transport prévoyant le transbordement et/ou transit via les ports marocains.

الملخص:

يعتبر تنشيط التجارة الدولية وحقيق التنمية الاقتصادية على رأس أولويات أي دولة وللجزائر بشكل خاص، حيث أن الجزائر تدرك أن أهمية تمويل تجارتها الداخلة والخارجية تحقق التنمية المستدامة. لا سيما التجارة الخارجية كونه العصب الأساسي الذي تقوم عليه اقتصاد الدولة، ولها دور هام وفعال في توسيع العلاقات والتبادلات التجارية بين الدول، ومن اجل هذا تلعب البنوك دورا أكثر عمقا وأهمية، فوجود نظام مصرفي يمكن الاعتماد عليه لا يزال مطلبا ملحا وحيويا في مجالات الوساطة المالية من خلال فتح الاعتمادات المستندية لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير التي تعتبر وسيلة دفع في التجارة الخارجية، وأداة تتميز بالوفاء والضمان والأكثر استعمالا بالنسبة إلى المتعاملين الاقتصاديين الدوليين.

الكلمات المفتاحية:

التجارة الخارجية، الاعتماد المستندي، البنوك التجارية، التحصيل المستندي.

Summary:

The revitalization of international trade and the achievement of economic development are the highest priorities of any State and of Algeria in particular. Algeria recognizes that the importance of financing its intrinsic and external trade achieves sustainable development. In particular, foreign trade is the cornerstone of the State's economy. And has an important and effective role in expanding trade relations and exchanges between States, for this reason, banks play a deeper and more important role. A reliable banking system remains an urgent and vital requirement in the areas of financial intermediation through the opening of documentary credits to finance imports and exports that are considered a means of payment in foreign trade. A tool characterized by fulfilment, assurance and the most used for international economic dealers.

key words:

Foreign trade, documentary credit, commercial banks, documentary collection.